

أسباب الطلاق وآثاره على النساء والأطفال في بعض القرى المصرية

أشرف محمد العزب

قسم علم الاجتماع الريفي- جامعة كفر الشيخ - مصر

الملخص

تحدد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على أسباب الطلاق، وأهم آثاره على النساء والأطفال في بعض القرى المصرية، وقد أمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال التعرف على أهم المعلومات عن زواج بعض الريفيات، والظروف التي أفضت إلى طلاقهن، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى وقوع الطلاق، وكذلك التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للطلاق التي تعود عليهن، وأيضاً التعرف على الآثار السلبية للطلاق على الأطفال.

وقد أجريت الدراسة في نطاق ثلاث قرى تابعة لمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ، على عينة ضمت المطلقات حالياً وعددهن 102 مطلقاً، كما تضمنت العينة عدد من المتزوجات حالياً لكن سبق لهن الطلاق وبلغ عددهن 18 مبحوثة، ليصل إجمالي حجم العينة إلى 120 مبحوثة، تم استيفاء بيانات الدراسة منهن بنسبة 100%. واستعانتم الدراسة باستمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، كما تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية، والأوساط الحسابية المرجحة **Weighted Means** كأساليب إحصائية في عرض وتحليل البيانات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثات تم تزويجهن من خلال أهلهن، ولم يخترن أزواجهن، كما تبين أن المعيار الغالب في اختيار الأزواج كان الإمكانيات المادية الجيدة للزوج. وامتدت فترات الخطوبة لدى قرابة نصف المبحوثات من سنة لأكثر من سنتين. وبخصوص مكان إقامة أسرة المبحوثة قبل وقوع الطلاق، فكانت إقامة الغالبية من نوع الإقامة الأبوية (منزل والد الزوج)، وقد اشتملت قائمة أسباب حدوث الطلاق على العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق، جاء على رأسها: ضعف شخصية الزوج، وعدم رغبة الزوجة في العودة لنبيت الزوجية بعد الاختلاف مع الزوج، وسرعة الانفعال وغياب الحوار بين أفراد الأسرة، وتدخل أطراف خارجية في الحياة الزوجية تسببوا في وقوع خلافات بين الزوجين أفضت لوقوع الطلاق- جاء في طليعتهم والده ووالد الزوج، وأخواته البنات، بالإضافة إلى الزوج السابق نفسه.

وقد اتخذت المبحوثة في أغلب الحالات قرار الطلاق بمفردها، كما اتضح أن الطلاق قد حدث في أغلب الحالات خلال العشر سنوات الأولى من الزواج، في حين لم يصمد زواج عدد من المبحوثات إلا لعام واحد أو أقل. وانتقلت غالبية المبحوثات للعيش في منزل الوالدين بعد حدوث الطلاق. وذكرت بعض المطلقات أن الزوج السابق كان يستطيع تقادي وقوع الطلاق لو وافق على تدبير سكن ومعيشة مستقلة عن معيشة والديه، وإذا لم يتزوج بأخرى، وإذا كان معتدلاً في غيرته وشكته غير المبررين.

هذا ولم تشعر غالبية المبحوثات بالندم لحدوث الطلاق، بل على العكس وجدت نسبة كبيرة منهن أن للطلاق بعض الإيجابيات والتي تمثلت في خلو حياتهن من التوتر النفسي جراء المشاحنات المستمرة مع الزوج وعائلته، وعدم الاعتداء المتكرر عليهن من قبل الأزواج، حيث أن العديد من المبحوثات كان يمارس ضدهن شكلين رئيسيين من أشكال العنف، وهما العنف البدني من خلال التعرض للضرب من قبل الزوج، والعنف النفسي الناشئ عن الإهانة اللفظية. أما من حيث الآثار السلبية للطلاق فكان أبرزها استمرار نظر المطلقات إلى فشل الزواج الأول كمصدر دائم للقلق والخوف من تكرار التجربة لوقت طويل، وتأثر الأبناء سلباً من وقوع الطلاق، ومن أهم الآثار حرمان الطفل من عطف أحد الوالدين أو كليهما. هذا وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تتسق مع نتائج الدراسة.

المقدمة وأدبيات الدراسة

بعد الطلاق سبباً رئيسياً في عديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات؛ وذلك لما يترتب عليه من تبعات تقع على عاتق الأسرة بشكل عام، وعلى النساء والأطفال بشكل خاص؛ مما ينعكس سلباً على استقرار المجتمع. ويهتم علماء الاجتماع بالطلاق كونه من الظواهر الاجتماعية الحساسة، المعقدة، والأكثر ضرراً للمجتمع، ليس لكونه مشكلة اجتماعية في حد ذاته، وإنما لكونه سبباً لظهور وتفاقم مشكلة أو مشاكل اجتماعية أخرى أكبر، لذا أباح الله الطلاق في حدود، وجعله السبيل لإنهاء العلاقة الزوجية التي باءت بالفشل ويخشى من استمرارها على مستقبل النشء والأسرة والمجتمع. وقد أضحت ظاهرة الطلاق في شتى المجتمعات -وعلى رأسها المجتمع المصري- من القضايا المهمة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، والتي لم يكن لها حجم يذكر في الماضي. حيث كانت

معدلاتها في الحدود الطبيعية والمقبولة، مما حدا بأصحاب الرأي الى التفكير في أن زيادة نسبة ومعدلات الطلاق إنما جاءت نتيجة لواقع اجتماعي واقتصادي وتقني نالته يد التغيير خلال سنوات مضت، صاحبه تباعداً بين أفراد المجتمع، الامر الذي دعا الهيئات التشريعية والقانونية والاجتماعية الى الدعوة لدراسة واقع ظاهرة الطلاق، والمشكلات المترتبة عليه، في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة من النواحي المختلفة بما يسهم في حماية المتعرضين لتلك المشكلة، ويضمن حقوقهم التي شرعها المشرع، وكفلتها لهم المواثيق والحقوق الانسانية. (المالكي، 2001؛ الداغ، د.ت).

وقبل البدء في تحليل ظاهرة الطلاق، يجب التعرف عليها عن قرب، من حيث المفهوم والأحكام والأسباب التي تدفع لاتخاذ قرار الطلاق. هذا القرار الخطير الذي يفكك عرى المجتمع، ويدمر بناءه، وفي هذا السياق تذكر تونسسي (2002) نقلاً عن الجوهري تعريف الطلاق في اللغة على أنه إخلاء السبيل، فيقال أطلقت الأسير، أي خليته. والطلاق هو الأسير الذي أطلق إسه، وخلي سبيله. وحبس فلان في السجن طلقاً أي بغير قيد، وطلق امرأته تطلقاً وطلقت هي طلاقاً فهي طالق وطلقة.

كما يعرف الطلاق في اللغة على أنه التخلي من الوثائق، فالمرأة المطلقة هي الخلاة عن حباله النكاح (سليم، 1421هـ). كذلك يعرف في اللغة على أنه " رفع القيد مطلقاً" (عمر، 1994)، واصطلاحاً هو رفع قيد الزواج في الحال أو المآل بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية ما يقوم مقام اللفظ من الكتابة أو الإشارة (بدران، 1996)، أما من الناحية النظرية فيعرف على أنه انفصام لعرى الرباط الزوجي عملياً ومادياً وشرعياً، وهو فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة قبل دخولهما في العلاقات الزوجية، كما أنه يعبر عن التباعد والانفصال والتفريق بين الزوجين (حجازي، 2000).

ومن الناحية الشرعية، يعرفه الداغ (د.ت) نقلاً عن البهوتي أنه حل قيد النكاح أو بعضه، أي بعض قيد النكاح إذا طلقها طلقاً رجعية، وعليه فالطلاق ينقسم الى قسمين، قسم يرفع النكاح في الحال وهو الطلاق البائن، فلا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين، سواء انتهت العدة أم لم تنته، وذلك بعد إنزها ورضاها إذا كانت البينونة صغرى. أما إذا كانت البينونة كبرى فلا تحل له إلا بعد أن تنتكح زوجاً غيره. والقسم الثاني هو الطلاق الرجعي، ويعني الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها إيقاعاً مجرداً على أن يكون في مقابله مال، ولم يكن مسبقاً بطلقة أصلاً، أو كان مسبقاً بطلقة واحدة. ولا فرق في ذلك أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية (المالكي، 2001).

ولكل قسم من أقسام الطلاق أحكامه وأوضاعه الخاصة التي تنتج آثاراً تختلف فيما بينها بشأن الحقوق والالتزامات التي تكون على المطلق والمطلقة تجاه بعضهما البعض (الداغ، د.ت).

ويشرح العقيل (2009) مفهوم الطلاق من الناحيتين الاجتماعية والانسانية، فمن الناحية الاجتماعية يعرف الطلاق على أنه ظاهرة اجتماعية، وذلك لكونه ذو علاقة بالمؤسسة الأسرية؛ أهم مؤسسة اجتماعية في المجتمع. كما يعد الطلاق ظاهرة انسانية، كونه لا ينطبق على مجتمع من المجتمعات فقط، بل لكونه ظاهرة قديمة حديثة تحدث وينسب مختلفة في جميع المجتمعات الانسانية.

وسوسيولوجياً رغم وجود تباينات بين علماء علم الاجتماع حول تحديد مفهوم الطلاق، إلا أنهم يتفقون حول الأبعاد الأساسية لتحديده، حيث يتفق كل من حلمي (1990)، وعبد الوهاب (د.ت) على أن الطلاق من المنظور السوسيولوجي يشير الى انتهاء أو انقطاع الرباط الزوجي بين الزوجين، وإنهاء عقد الزواج وفقاً لإجراءات قانونية يقرها الدين والمجتمع.

ويذكر الداغ (د.ت) نقلاً عن البهوتي أن الطلاق يختلف عن الخلع، حيث يعني الخلع فراق الزوج امرأته بلفظ الخلع أو ما في معناه، مقابل عوض تلزم به الزوجة أو غيرها للزوج. كما ينقل عن ابن قدامة فائدة الخلع في تخليص المرأة من الزوج على وجه لا رجعة له عليها إلا برضاها وبعقد جديد مع عدم نقص عدد الطلقات، فإذا كرهت الزوجة زوجها لخلقه أو لدينه أو نحو ذلك، وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته، فلها أن تخالعه بعوض تقتدي به نفسها منه. كما يختلف الطلاق عن الانفصال، ذلك أن مفهوم الانفصال لا يشترط فيه انتهاء عقد الزواج، وعليه فلا يحق لأحد الزوجين أو كليهما إقامة عقد زواج جديد.

والطلاق مباح بالكتاب والسنة والاجماع، حيث يقول الله في كتابه الحكيم " يأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة " سورة الطلاق، آية (1). وهناك اتفاق بين العلماء على أن

للطلاق أحكام وحالات يلخصها كل من بن رشد (د.ت)؛ الدامغ، (د.ت)؛ السرخسي (1398هـ)؛ المالكي (2001م)؛ تونسي (2002م) في الآتي:

الطلاق الواجب: وهو طلاق الحكيم في الشقاق بين الزوجين إذا ارتأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق، ويكون الطلاق واجباً إذا لزم من عدم الطلاق الإضرار بالمرأة.

الطلاق المباح: يكون الطلاق مباحاً في طهر للمرأة لم يمسه الرجل فيه، ويكون بطلقة واحدة لا يتبعها طلاقاً آخر حتى تنتضي العدة. ويكون الطلاق مباحاً عند الحاجة إليه، فقد يحدث الضرر من بقاء النكاح لسوء خلق المرأة أو سوء عشرتها مثلاً.

الطلاق المندوب إليه (المستحب): وهو الذي يحدث عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها كالصلاة ونحوها وعجز الزوج عن اصلاحها، أو لكون المرأة غير عفيفة. ويكون الطلاق مستحباً في حال تضررت المرأة من النكاح لبغضها لزوجها.

الطلاق المكروه: يكون الطلاق مكروهاً إذا كان لغير حاجة، أو حين يجمع المطلق الطلقات الثلاث في طلقة واحدة.

الطلاق المحرم: وهو الطلاق أثناء فترة الحيض، أو خلال فترة طهر أصاب الرجل زوجته فيه، ويسميه البعض طلاق البدعة.

طلاق المكروه: أجمع جمهور الفقهاء على عدم وقوع طلاق المكروه، إذ يشترط لوقوع الطلاق الوعي والحرية والاختيار ولا يكون الطلاق صحيحاً دونها.

طلاق الهازل: من تكلم بلفظ الطلاق وقع منه الطلاق، ولا يقبل منه ادعاء كونه هازلاً، حيث الهازل قاصد للتكلم باللفظ، فصار مستحقاً لما نطق باختباره.

طلاق المخطئ: وهو من أراد التكلم بغير لفظ الطلاق فجرى على لسانه اللفظ الموقع للطلاق. وأجمع الفقهاء على عدم وقوعه إلا بوجود قرينة تدل على قصد ايقاعه بإرادة ونية.

طلاق الغضبان: إذا بلغ بالإنسان الغضب الى حد زوال الشعور وفقدان الوعي بأن لا يدري ولا يتصور ماذا يقول، فإن هذا لا تعتبر أقواله طلاقاً، حيث قد فقد عقله في هذه الحالة. أما إذا كان الغضب دون ذلك وكان معه شعوره ويتصور ما يقول فإنه يؤاخذ بألفاظه وتصوراتها ومن ذلك لفظ الطلاق.

طلاق السكران (المخدر): تعد حالة اللاوعي حالة غير طبيعية، واختلف الفقهاء في وقوع طلاق المخدر من عدمه، فالبعض أكد وقوعه زجراً ومعاقبة لمتعاطي المخدر أو الكحول، والبعض الآخر وهم كثر أكدوا عدم وقوعه لغيب عقل المطلق وعدم وعيه بما يقول.

وعن أسباب الطلاق؛ فيخبرنا الواقع أنه من الصعب حصر أسبابه، وذلك لوجود عدد كبير من المتغيرات المتداخلة والمتباينة والتي يمكن أن تدفع لاتخاذ قرار الطلاق، منها ما يتعلق بالزوجة، ومنها ما يتعلق بالزوج، ومنها ما يتعلق بالأسرة النووية أو الأسرة الممتدة، ومنها ما تلعب فيه العوامل الخارجية دورها، والنتيجة تداخل أحد هذه العوامل أو بعضها أو غالبيتها والذي يفرض في النهاية لوقوع الطلاق. وتختلف الأسباب من مجتمع الى مجتمع آخر، وكذا من منطقة الى منطقة أخرى داخل نفس المجتمع. فما قد يعد دافعاً قوياً لإنفاذ الطلاق في المناطق الريفية أو البدوية، قد لا يعتبره أهل المدينة كذلك. وقد ركزت معظم الجهود البحثية على التعرف على الأسباب الظاهرة للطلاق رغبة في الاقتراب من إيجاد حلول واقعية لما يخلفه الطلاق من مشكلات. وقد يفيد التعرف للخبرات في المجتمعات المختلفة الأجنبية منها والعربية في التعرف على أكثر أسباب الطلاق شيوعاً ... في هذا السياق وجد Alvarez (1981) أن الطلاق في بريطانيا غالباً ما يحدث في سني الزواج الأولى جراء ما يترتب على عقد الزواج الكنسي من مسؤوليات، كما يعرض كلاً من (1999) Wolcott and Hughes لنتائج دراسة أجريت في استراليا في إطار مشروع بعنوان The Australian Divorce Transitions Project بخصوص الأسباب الجوهرية للطلاق، والتي شملت مشاكل التواصل، وعدم التوافق، ورغبات الحياة المتغيرة، وحالات الخيانة الزوجية.

ويعرض الثاقب (1999) لنتائج دراسة White التي ربطت ظاهرة الطلاق بمتغيرات العمر عند الزواج، والحمل، والانجاب قبل أو أثناء الزواج، والعمر ومدة الزواج، وترتيب الزواج، وطلاق الوالدين، والعنصر. كما اتضح أن السن المتأخر للزواج قد يؤدي الى انخفاض معدلات الطلاق، كما

تبين أن عمالة المرأة لها علاقة ذات دلالة احصائية بارتفاع معدلات الطلاق. وظهرت نتائج دراسة (2004) Chang عن أسباب الطلاق كما تراها المهاجرات الكوريات الى الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بأسباب الطلاق كما ارتأتها مجموعة من السيدات الأمريكيات، أن أسباب الطلاق كانت مختلفة لدى المجموعتين، فبينما أرجعت الكوريات أسباب الطلاق في كثير منها الى الزوج (السلوك الفظ، أو العنيف، أو السلبي مع الزوجة. وكذلك للأثر السلبي للعوامل الاقتصادية على حدوث الطلاق، فقد ثمنت الأمريكيات دور العوامل العاطفية غير الاقتصادية في حدوث الطلاق. ويستعرض الشبول (2010) لنتائج دراسات: Goode التي أظهرت المشكلات السلوكية كإدمان الكحول والعلاقات الجنسية المحرمة وعدم الالتزام بالنفقة كأهم أسباب حدوث الطلاق. ودراسة Kelly في كاليفورنيا التي أظهرت أن السبب الرئيسي للطلاق كان الافتقار للحب، واهمال الزوجات لكثير من رغبات وحاجات أزواجهن. ودراسة Kincaid and Caldwell التي أرجعت أسباب الطلاق الى خلافات الزوجين المتعلقة بالأبناء، وإضاعة الوقت مع أشخاص آخرين، فضلاً عما يطرأ على الدخل من تغيير.

ويستعرض كذلك الشيخ وآخرون (2013) أسباب الطلاق في بعض المجتمعات الأجنبية، حيث وجد Lowenstein أن استقلالية المرأة، والزواج المبكر، والزواج التقليدي المرتب له، وعوامل اقتصادية، وضعف المهارات الفكرية والتعليمية والاجتماعية، وقوانين الطلاق، وعوامل تتعلق بالعلاقة الجنسية، وتضارب الأدوار بين الرجل والمرأة، وشرب الكحوليات، وتعاطي المخدرات، وعوامل ذات صفة دينية، والاتجاه نحو الطلاق وعوامل أخرى قد تسهم بشكل فاعل في وقوع الطلاق. كما يعرض كذلك لنتائج دراسة "بودنمان" للتعرف على أسباب ومعوقات الطلاق في ثلاث دول أوروبية هي ألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا، والتي أظهرت نتائجها أن الاحساس بالعزلة لدى أحد الزوجين يمثل أحد أهم أسباب حدوث الطلاق، كما اتضح أن وجود الأطفال يمثل أحد أهم معوقات حدوث الطلاق في الدول الثلاث، بينما تبين أن الضغوط المادية على الأسرة كانت أهم معوقات حدوث الطلاق في ألمانيا وسويسرا.

وفي العالم العربي ناقش العديد من الدراسات أسباب الطلاق، فترجع أسباب الطلاق في مصر كما أوردها جودة (2015) الى الزواج السريع، والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية وراء سهولة الطلاق في السنة الأولى من الزواج، والتي تعتبر من أصعب السنوات في عملية فهم كل طرف للآخر، هذا بالإضافة إلى أن عدم الإنجاب يعتبر أحد الأسباب المباشرة للطلاق، حيث تنظر الأسرة المصرية والعربية عموماً إلى الإنجاب على أنه وظيفة حيوية للأسرة، وبالتالي فإنه يكون من عوامل استمرار البناء الأسري، وبالعكس يكون عدم الإنجاب مؤدياً إلى تفكك الأسرة وتحللها بالطلاق، أو على الأقل استمرار الخلافات والتوترات الأسرية حيث كانت ٨٠٪ من المطلقات بلا أبناء. نفس الدراسة أكدت أن الاختيار أصبح يركز بشكل أساسي على الغنى والثروة والمركز الاجتماعي أكثر من العوامل الأخرى، وهذا السبب كان وراء اكتشاف الدراسة أن ٥٢٪ من المطلقات تغيرت وجهة نظرهن تجاه من ارتبطن بهن، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن مدى استمرارية الحب بعد الزواج يلعب دوراً كبيراً كعنصر وجداني قوى في دوام الاستمرار والنقليل من حدوث العنف والتفكك الأسري. وتعرض شعيرة (2009) لنتائج دراسة أجريت بمعرفة مركز المعلومات بمجلس الوزراء عن كل أنواع الزواج منذ بداية القرن الماضي، والتي كشفت عن انتشار واسع للزواج المبكر وزواج الأقارب الذي يعد سبباً في انتشار الطلاق المبكر، فنسبة 11% من الإناث في الفئة العمرية (16 - 19) سنة متزوجات حالياً، أو سبق لهن الزواج.

وقديماً تبين لبيسوني أن للطلاق في مصر أسباباً عديدة كان أهمها: نشأة المطلقات خلال طفولتهن في أسر تنتم بالتفكك، وكذلك لتدخل الأهل في الزواج سواء قبله أو بعده وسماح الزوج بهذا التدخل، وكذلك الجهل بالأمور الجنسية لكل من الزوجين، وعدم التكافؤ من الناحية الاجتماعية والتعليمية وما ينشأ عنها من اختلاف في العادات والتقاليد والبيئة، وكذلك عدم تأهيل كل من الزوجين للحياة الزوجية عن طريق التوعية والتعريف في المدارس والمعاهد بواجبات الأسرة وحقوقها وكيفية حل مشكلاتها. كما تبين أن ضعف المرأة في أغلب الأحيان، وعدم مشاركتها في الحياة وتحمل

المسؤولية بياجيبية، والفارق الكبير في السن بين الزوجين، والعقم من الاسباب الهامة التي تسبب الطلاق. (تونسي، 2002).

وقد توصل الشبول (2010) في دراسته لبلدة الطرة السورية الى وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه ومعتقداته، وقناعاته وبين تزايد نسب الطلاق بالبلدة، إذ أن المشكلات الأسرية المنتشرة بالمجتمع كانت ذات طبيعة قيمية. فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار، وعادات، وتقاليده عن الزواج وطريقة اختيار شريك الحياة، والعلاقة بين الزوجين، والصفات والطباع الخاصة لكل منهما، وتدخل الأهل تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينهما.

وفي دراسة الجابر (1996) في دولة قطر، تبين أن أسباب الطلاق قد ضمت عديد من العوامل، منها تدخل الأهل في اختيار الزوج أو الزوجة، وفارق السن الكبير بين الزوجين، وزواج البديل، ونظرة الرجل الى المرأة نظرة دونية، وبدرجة لا يرى المرأة فيها الا مربية لأولاده، وراعية لبيته دون مراعاة مشاعرها الإنسانية. كذلك لعب الجهل وعدم الفهم السليم لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق كلا الطرفين نحو الآخر، وكذلك فساد الاخلاق، والسعي وراء الشهوات، وتبديد الأموال في المحرمات، وسوء التربية، وانتشار مظاهر الترف الاقتصادي أدواراً مهمة في افساد الحياة الزوجية ووقوع الطلاق.

وفي الكويت، أظهرت نتائج دراسة الثاقب (1999) أن هناك أسباباً عدة للطلاق من أبرزها تعدد الزوجات، والنفور من الزوج، وعدم الاقتناع به، والزواج دون أخذ رأي كلا الطرفين كما يحدث في زواج أبناء العمومة، والاقارب، كذلك تلعب الغيرة والاعتقاد في السحر والتردد على المشعوذين أدوارها كأسباب لوقوع الطلاق.

وأوضحت نتائج دراسة الشيخ وآخرون (2013) أن أهم أسباب ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية كانت: عدم توافر الحوار داخل الأسرة، والزواج المرتب له أو المفروض من الأسر، وبخل الزوج، والارتفاع المستمر للأسعار، وتقشي الغلاء، وتأثر الزوج بما يشاهده عبر وسائل الاعلام، وتقشي ثقافة الطلاق عند البعض، وضعف تناول الخطاب الاعلامي لقيم الحياة الأسرية المستقرة، وخيانة الزوجة، وشك الزوج في الزوجة، وعدم مراعاة حقوق الزوج، وعدم إقامة حدود الله، ووجود أمراض جنسية كالإيدز، والزهرى والسيلان، والضعف الجنسي.

وقد خلصت عدة دراسات أجريت في دولة الامارات العربية المتحدة الى أهم أسباب الطلاق ومنها دراسة الزراد وياسين (1987) والتي خلصت الى أن أهم أسباب الطلاق في مجتمع الامارات لم تكمن في العامل المادي بالدرجة الأولى، وإنما تمحورت حول ما تتعرض له الزوجة من مهانة وضرب وسخرية واحتقار. وتتفاقم حدة المشكلات في الوقت الذي تخرج فيه المشكلة عن نطاق الأسرة البسيطة الى نطاق الأسرة الممتدة، فتدخل الأهل والأقرباء يجعل الخلافات شديدة ومؤلمة. كذلك فالشعور بخيبة الأمل في الحياة الزوجية من بدايتها، وتعدد مرات الزواج والطلاق لدى الرجل يدفعه للاستهانة بعمليات الطلاق الأخرى، اضافة الى ادمان أحد الزوجين للكحوليات أو المخدرات، والتعرض للأمراض، والمشكلات الجنسية والعاطفية كلها اسباب قوية لحدوث الطلاق. كما أظهرت النتائج أن الخيانة الزوجية لدى الطرفين وعدم الاشباع العاطفي من الاسباب الرئيسية لزيادة معدلات الطلاق في الدولة.

وتتعرض دراسة راشد وآخرون (1999) لأسباب وآثار الطلاق في الامارات، والتي تبين من نتائجها أن الزواج الأول يحتل المرتبة الأولى من الزوجات التي تنتهي بالطلاق، كما تحتل الطرق التقليدية في الزواج المرتبة الأولى في طرق الزواج وذلك عن طريق الأهل والاصدقاء والجيران. كما كانت أكثر حالات الطلاق هي حالات طلاق البيونة الكبرى، وكانت الزوجة هي المبادرة بطلب الطلاق في أغلب حالاته. كما كان للعامل المادي (الاقتصادي) الأثر الأكبر في توتر العلاقات الأسرية والوصول بها الى حدوث الطلاق. وقد أدت التسهيلات في منح ورقة الطلاق من المحكمة وعدم وجود قيود للحد من الطلاق الى تسريع اتمام عمليات الطلاق. وعن أهم أسباب الطلاق، فقد تصدرها الأسباب المرتبطة بعمق التغيرات القيمية التي يشهدها المجتمع، وقد جاء في مقدمتها: إدمان الزوج للكحول، وسوء العشرة، وعدم اخلاص ووفاء الزوج، وهجر الزوجة لمنزل الزوجية، وهجر الزوج للزوجة، والزواج من أخرى، وعدم الالتزام بالواجبات الأسرية، وعدم إنفاق الزوج على

الأسرة. وكان من أهم آثار الطلاق السلبية على الأطفال: الحرمان من عطف أحد الوالدين، وتأخر المستوى الدراسي، وعدم العناية بالأطفال، وتشرد الأطفال، وترك الأطفال للمدرسة، وجنوح وانحراف الأطفال.

ووجد المالكي (2001) أن نسبة كبيرة من المطلقات الإماراتيات كن في مقتبل العمر في سن تعتبر ذروة الحيوية والنشاط والعطاء، كما تبين وجود ارتباط مهم بين ضعف المستوى التعليمي للمرأة وزيادة حالات الطلاق، كما اتضح أن الحالة الاقتصادية للمرأة تزداد سوءاً من الناحية الاقتصادية بشكل عام بعد الطلاق. واتضح أن الطلاق في معظم أحواله قد نتج عن فشل اجتماعي وليس عن رغبة في استبدال الزواج بزواج آخر. وقد تبين من النتائج أن نسبة الخلافات الحقيقية التي أدت إلى الطلاق، قد ثارت أثناء فترتي الخطبة وما قبل الانجاب. وقد وقع طلاق نسبة 45% من عينة المطلقات بناءً على طلبهن. وكان سوء العشرة سبباً مباشراً لحدوث الطلاق في 50% من حالاته، كما كان الزواج من أخرى سبباً في طلاق 22% من الحالات، أما ما يتعلق بضعف الامكانيات المادية، وعدم إنفاق الرجل على منزل الزوجية فكان سبباً في نسبة 10% من حالات الطلاق. وقد تحددت الأسباب العامة للطلاق في: الانحراف الأخلاقي، وادمان المشروبات الكحولية والمخدرات، وتدخل الأهل، وعدم الانجاب بصفة العموم، وفارق المستوى التعليمي، وعدم المعرفة المسبقة بين الزوجين.

أما دراسة الزراد (2011) فقد أظهرت أن هناك تغيرات قد طرأت على المجتمع الإماراتي كمجتمع خليجي، وذلك بسبب الطفرة النفطية، ووجود العمالة الأجنبية، حيث أفرزت هذه التغيرات عدداً من القضايا والظواهر الاجتماعية السلبية على بنية الأسرة الإماراتية، وظهور مشاكل أبرزها احجام الشباب عن الزواج، وزيادة العنوسة، والزواج من اجنبيات، ومن ثم زيادة واضحة في نسبة الطلاق، وما يتبعه من حرمان وتفكك أسري وتشريد للأطفال.

وقد حذرت نتائج دراسة الغرايبة (2014) من استمرار زيادة معدلات الطلاق في الامارات، وكشفت الدراسة أن 46% من المطلقات كن دون الثلاثين من العمر، كما اتضح أن 6.3% من المطلقات كان لديهن أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة مما شكل عبئاً إضافياً على المرأة المطلقة، حيث يحتاج الأفراد من ذوي الاعاقة إلى رعاية صحية واجتماعية ونفسية أكثر من أقرانهم من الأسوياء. وبينت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للألم كلما تضاعفت نسب الطلاق، كذلك اتضح أن غالبية المطلقات كن من ربات المنازل غير العاملات مما يزيد من معاناتهم الاقتصادية بعد الطلاق. وعن أسباب الطلاق اتضح أن تدخل الاهل والاقارب والأصدقاء قد أدى لحدوث الطلاق أحياناً، كما بينت النتائج أن 67% من المطلقات لم يخترن شركاء حياتهن بأنفسهن، وإنما تم الاختيار من خلال الأهل. واعتبرت الدراسة أن أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات ليست جوهرية، فمعظمها يرتبط بغياب التفاهم والتواصل وعدم القدرة على تطوير التفاعل اليومي بين الأزواج، مما يترتب عليه تأزم العلاقة، ومن أبرز الأسباب: اختلاف الآراء، وفقدان الحب، وعدم تقبل الحوار مع الطرف الآخر، وسرعة الانفعال، وعدم تحمل المسؤوليات، وعدم الانفاق على متطلبات الاسرة.

وقد أشار التقرير الصادر عن شركة Booz & Company في العام 2010 إلى أنه على الرغم من أن معدلات الطلاق المسجلة في بعض الدول النامية في المنطقة العربية لم تصل إلى المعدلات المرتفعة المسجلة في بعض الدول المتقدمة، فإن معدلات الطلاق قد ارتفعت خلال العشرين عام الأخيرة في المنطقة العربية، كما شهدت دول مجلس التعاون للخليج العربي ارتفاعاً في معدلات الطلاق لا تتدر بانخفاض في المستقبل القريب. وقد سجلت الكويت أعلى المعدلات خليجياً، تليها البحرين، ثم السعودية. وقد جاءت الامارات في المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة، حيث احتلت قطر المرتبة الأخيرة. كما تشير الاحصاءات الواردة عن التقرير أيضاً إلى أن نسب الطلاق إلى الزواج قد تفاوتت من دولة إلى أخرى، حيث بلغت 39% في الكويت عام 2007، و25.7% في قطر عام 2007، و25.7% في الامارات عام 2008، و23.8% في البحرين عام 2006، و20.2% في السعودية عام 2008. كذلك فقد زادت عدد حالات الطلاق في الكويت بنسبة 60.8% خلال الفترة من عام 1994 وحتى عام 2007، وفي قطر زادت بنسبة 24% خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2007، وفي الامارات بنسبة 42.19% خلال الفترة من 2005 إلى 2008، وفي البحرين

119% خلال الفترة من 1992 وحتى 2006، و116.6% في السعودية خلال الفترة من 1994 وحتى عام 2008. وتحت عنوان "معدلات الطلاق المرتفعة: ليست قاصرة على المناطق الحضرية" يقارن التقرير بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في كل من المملكة العربية السعودية، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث عدد شهادات الطلاق فيها، ويتضح أن شهادات الطلاق بالمناطق المكتظة بالسكان في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا في العام 2008م قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في: الرياض (7694 شهادة طلاق)، و6287 شهادة في مكة المكرمة، و2503 شهادة في منطقة عسير، و2503 شهادة في المنطقة الشرقية، و1909 شهادة في المدينة المنورة؛ هذه المناطق التي تلتحق فيها المرأة بالتعليم الجامعي، وتشارك في سوق العمل أكثر من غيرها من المناطق بالمملكة. وبالمثل في دولة الإمارات، فقد أظهرت البيانات الرسمية للعام 2008 عدد شهادات الطلاق، والذي كان مرتفعاً في معظم المناطق الحضرية بالدولة كإبوظبي (1156 شهادة)، والشارقة (428 شهادة)، ودبي (399 شهادة)، ورأس الخيمة (180 شهادة طلاق). إلا أنه عند التعرض لنسب الطلاق إلى الزواج في المناطق الريفية وهي تلك المناطق الأقل في كثافة السكان، والتي تظل فيها للعادات والتقاليد قيمتها وأهميتها، وتبقى فيها مستويات تعليم وعمل المرأة منخفضة، فقد لوحظ ارتفاع نسب الطلاق إلى الزواج في كل من: تبوك والجوف ونجران بالمملكة العربية السعودية، وفي الفجيرة وعجمان بالإمارات العربية المتحدة (Almunajjed, 2010).

أما من حيث آثار الطلاق على أفراد الأسرة، فتوصلت نتائج دراسة العبار (2004) إلى أن الطلاق يترك أثراً نفسية سيئة على كل من الزوج والزوجة والأبناء، بل يتعدى ذلك إلى أسرتي الزوج والزوجة، حيث يهدم الطلاق كيان الأسرة، ويفضي إلى تفككها، إضافة إلى سوء التنشئة الاجتماعية للأبناء، وهذا بدوره يساهم في إضعاف النسيج الاجتماعي في المجتمع، كذلك قد يؤدي الطلاق إلى تشتت الأبناء، وانحراف النساء. أما بالنسبة للآثار الاقتصادية، فيمثل الطلاق خسارة اقتصادية للطرف الذي يطلب الطلاق، فيتنازل الزوج الذي يتخلى عن زوجته أو يهجرها بغير سبب معقول عن المهر والهدايا التي قدمها لها، أو يدفع غرامة أو يتنازل عن بعض املاكه لها.

وخلاصة القول، واستناداً على ما سبق عرضه يتضح أن الطلاق هو ظاهرة اجتماعية انسانية، موجودة في كل المجتمعات، وهو قديم قدم المجتمع نفسه، وقد أباح الله الطلاق حلاً للمشكلات والمعضلات التي أفسدت العلاقة الزوجية، وجعلت من بقائها أمراً مستحلباً. كما اتضح أن هناك آثاراً سلبية يخلفها الطلاق على كل أفراد الأسرة، وخصوصاً على النساء والأطفال وإن اختلفت طبيعة تلك الآثار باختلاف المجتمعات والثقافات. وقد أظهر استعراض نتائج الدراسات المختلفة أن للطلاق أسباباً عديدة منها ما يمكن اعتباره مباشراً ومنها غير المباشر، كما تؤكد تأثر الخلافات بين طرفي العلاقة الزوجية بجوهر نسق القيم في المجتمع، وما قد يطرأ عليه من تغيير عبر الزمن، ومن ثم تتغير أسباب الطلاق وتختلف من زمن لآخر ومن مجتمع لآخر بل ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس المجتمع. لكن الأكد حيال ظاهرة الطلاق في المجتمعات العربية عموماً وفي المجتمع المصري على وجه الخصوص هو زيادة وتيرة الطلاق ومعدلاته في الآونة الأخيرة، الأمر الذي دعا كل من كتب في هذا الموضوع إلى التحذير من استمرارها بشكلها الحالي مما يهدد كيان المجتمع واستقراره.

إشكالية الدراسة

الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى أداء الوظائف المنوطة بأفراد المجتمع. وأياً كان الأساس الذي يبني عليه رجل وامرأة زواجهما، فهما يسعيان إلى هدف واحد وهو تحقيق التوافق فيما بينهما، فيرى كل منهما سعاده وتحقيقه لذاته مرتبطة بمدى هذا التوافق (جورجي، 1976). ولا تستمر الحياة على وتيرة واحدة، فقد تنخفض أو تتعدهم مشاعر التوافق بين الزوجين وتظهر المشاكل والصراعات الزوجية، مما يؤدي إلى شكل من أشكال التفكك الأسري، ومن ثم انهيار الأسرة، ساعد على ذلك مجموعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والتي أفرزت أشكالاً من الضغوط على تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية (Click, 1989).

والزواج في ظل هذه التحولات لم يعد يقدم للمرأة ضماناً ثابتاً للحياة، وكما يذكر عبد الوهاب (2015) نقلاً عن كل من إسماعيل، وبيينو أن الفتيات قد تزايد إدراكهن حالياً على أنه ينبغي عليهن

اعالة أنفسهم، ولذلك فتزايد الاستقلال المادي للمرأة سوف يقلل من احتمالات بقاء حالة زواج فاشلة في مقابل ما كان عليه الوضع سابقاً، عندما كان على المرأة أن تتقبل مثل هذا الزواج، وتستمر في حياة زوجية غير مرغوب فيها. كما أدى تزايد دخول المرأة الى سوق العمل الى احداث تحولات في عملية اختيار الشريك، بل أن الزوجات تزايدت توقعاتهن بشأن تقسيم أعباء العمل المنزلي، الامر الذي يؤدي الى حدة المشكلات الزوجية التي تؤدي الى حدوث الطلاق. كما أن الطلاق يغذي نفسه - بدرجة ما - إذ أنه يتزايد حتى يصبح أمراً مألوفاً ومقبولاً، ويمثل هذا أهم التغيرات التي طرأت على الأسر في السنوات الأخيرة، كما وأن وجود الأطفال لم يعد يمثل عائقاً يحول دون وقوع الطلاق.

والمجتمع المصري شأنه شأن باقي المجتمعات لا يعيش بمعزل عن هذه التحولات والتطورات العالمية، حيث تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات، خاصة مع سهولة الاتصال والانتقال والانفتاح على شتى الثقافات، وبناءً عليه فالأسرة المصرية خلال السنوات والخمسين الأخيرة قد تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية أدت الى ظهور عديد من المشكلات والصراعات الأسرية التي انتهت وتنتهي بوقوع الطلاق كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الاسري. ووفقاً لإحصائيات كل من الأمم المتحدة، ومركز معلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، وكذا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء احتلت مصر المرتبة الأولى عالمياً في معدلات نسب التغير في أعداد الطلاق خلال الخمسين عاماً الأخيرة، إذ ارتفعت هذه النسبة ما بين عامي 1990-2013 إلى 143%، وقد بلغ عدد حالات الطلاق في عام 1992 (6500) حالة، وفي عام 1997 وصلت إلى 70 ألف حالة، قفزت في عام 2009 إلى 142 ألفاً و 500 حالة، وأوضحت نتائج النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2014 ارتفاع عدد اشهرات الطلاق خلال عام 2014 ليلبغ 180 الفا و344 اشهاراً مقابل 162 الفا و583 اشهاراً عام 2013 بزيادة بلغت نسبتها 10.9%، وأشار الإحصاء إلى أن معدل الطلاق ارتفع ليصل إلى 2.1 في الألف عام 2014 مقابل 1.9 في الألف عام 2013. وعن عدد أحكام الطلاق النهائية، بلغ 4949 حكماً عام 2014 مقابل 4795 حكماً خلال عام 2013 بزيادة قدرها 154 حكماً بنسبة 3.2% من جملة الأحكام. وتبين أن أعلى نسبة طلاق كانت بسبب الخلع حيث بلغ عدد الأحكام بها 3719 حكماً بنسبة 75.1% من هذه الاحكام، بينما سجلت أقل نسبة بسبب حبس الزوج حيث بلغ عدد الأحكام بها 4 أحكام تمثل 0.08% من جملة الأحكام. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2012 و 2015؛ سلامة، 2016).

ولاشك أن المجتمع الريفي كجزء أصيل من المجتمع المصري يعاني من تقادم ظاهرة الطلاق أيضاً، فقد أكدت بيانات تعداد السكان عام 2006 على استمرار زيادة نسبة سكان الريف عن سكان الحضر، حيث بلغ عدد سكان الريف المصري 41.026.579 بنسبة 57.36% من الإجمالي العام، بينما بلغ تعداد سكان الحضر 30.949.689 بنسبة 42.64% كما تؤكد زيادة عدد الأسر إلى 17.265.567 أسرة في تعداد 2006 بنسبة زيادة 35.93% عن تعداد 1996. ولقد اتضح أن عدد الأسر في الحضر بلغ 7.571.512 أسرة بنسبة زيادة 32.7% عن تعداد 1996، بينما ارتفع عدد الأسر في الريف الى 7.514.055 أسرة بنسبة زيادة قدرها 38.62%، مما يدل للوهلة الأولى على الميل الى الاستقرار وتكوين الأسر بالريف بمعدل ونسبة أعلى مما هو الموقف عليه في الحضر، الا أنه من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج تعداد 2006 ارتفاع عدد حالات الطلاق إلى 437.953 مقابل 264.316 في تعداد 1996 بزيادة تصل إلى 173.637 حالة بمعدل زيادة سنوية يبلغ 39.64%. ويمثل هذا حالات الطلاق المسجلة فقط وليس كل الحالات الفعلية، وهو مؤشر خطير (زهران، د.ت) يتطلب الامر دراسته، وبصفة عامة فقد أشار الإحصاء إلى أن معدل الطلاق بالحضر بلغ 2.6 في الألف مقابل 1.7 في الألف في الريف المصري.

وقد بلغ تعداد سكان محافظة كفر الشيخ، بوصفها إحدى المحافظات الريفية 2.620.208 نسمة في عام 2006، كما بلغ اجمالي عدد المطلقين والمطلقات فيها 8128 مطلق ومطلقة وفق بيانات ذات التعداد، منهم 1320 مطلق يمثلون 16.3% من الإجمالي، في حين بلغ عدد المطلقات 6808 مطلقة تمثلن 83.7% من الإجمالي في إشارة الى ان الغالبية العظمى ممن يعاني من ظاهرة الطلاق كُنَّ من النساء، وهذا وقد بلغ معدل الطلاق في ريف محافظة كفر الشيخ 1.4/ الألف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، 2015).

واستنادا الى كل ذلك، وما تبين سالفاً من ارتفاع معدلات الطلاق في مصر، ومعاناة الحضر والريف على حد سواء من تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة بنسب متفاوتة، تلك الظاهرة التي تؤثر على أهم كيان في المجتمع وهو الاسرة، ونظراً لقلّة الدراسات التي تناولت الظاهرة في الريف بشكل عام، وندرته إن لم يكن انعدامها على مستوى المناطق الريفية في محافظة كفر الشيخ، تأتي هذه الدراسة كمحاولة لسد الثغرات المعرفية حول واقع ظاهرة الطلاق في ريف المحافظة، من حيث التعرف على أبرز أسبابها، وأهم آثارها على النساء بوصفهن الفئة الأكثر من حيث الكم، وعلى الأطفال كفئة متضررة تابعة للأمم المطلقة في أغلب الأحوال، ورغبة في توجيه المهتمين الى أنسب الحلول للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الأسرة وعلى المجتمع بأسره.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أسباب الطلاق، وأهم آثاره على النساء والأطفال في بعض القرى المصرية، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال محاولة تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أهم المعلومات المرتبطة بزواج الريفيات والظروف التي أفضت الى طلاقهن.
2. التعرف على الأسباب التي أدت الى وقوع طلاق الريفيات.
3. التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للطلاق التي تعود على الريفيات.
4. التعرف على الآثار السلبية للطلاق التي تعود على الأطفال من وجهة نظر الريفيات.

الإجراءات البحثية وخصائص عينة الدراسة

1-الإجراءات البحثية

أولاً: منهج ونوع الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، والذي يمكن من خلاله تفسير الوضع القائم، أي ما هو كائن، كما يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات، وتصنيفها، وقياسها واستخلاص النتائج منها. كما أن الدراسة تتبع نوع الدراسات الوصفية **Descriptive Studies** والتي تعرض خصائص ظاهرة ما كميأ أو كيفياً بناء على فروض مبدئية سابقة للدراسة أو بدونها بطريقة أكثر إحكاماً ودقة. ويتصف هذا النوع من الدراسات بقدرته على بيان خصائص الظاهرة المدروسة كميأ، ووصفياً، وتحديد العوامل المختلفة المرتبطة بالظاهرة. وقد تتضمن بالتالي فروضاً ولكنها من قبيل الفروض المبدئية (غير السببية) (عميرة، 1981).

ثانياً: مجالات الدراسة

تشتمل مجالات الدراسة على المجالات الجغرافية، والبشرية، والزمنية

أ) المجال الجغرافي:

ويقصد به المنطقة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، وهي محافظة كفر الشيخ، ومما لاشك فيه أن عينة المطلقات تعد من أنواع العينات الصعب الحصول عليها، وذلك لعدم توافر إطار عيني يمكن الاعتماد عليه لسحب عينة ممثلة، لذا اعتمدت الدراسة على العينة العمدية في اختيار أحد مراكز المحافظة وهو مركز بيلا، والدافع الرئيسي وراء اختيار هذا المركز هو توافر عدد من الاخباريين **Informants** به من ذوي الخبرة والدراية والمعرفة بأماكن تواجد المطلقات، وقد تم اختيار ثلاث قرى بشكل عمدي هي قرى إيشان، والجرايدة، وحاذق لتمثل قرى عينة الدراسة.

ب) المجال البشري:

ويقصد بالمجال البشري الأفراد الذين ستطبق عليهم أدوات البحث وتشملهم الدراسة، وقد تحددت شاملة الدراسة في جميع المطلقات حالياً، وكذلك جميع المتزوجات اللائي سبق لهن الطلاق بقرى الدراسة الثلاث، وقد تمكن الباحث ومساعديه من مقابلة عدد 120 مبحوثة - تمثلن عينة الدراسة - موزعة على القرى الثلاث بواقع 38 مبحوثة بقرية إيشان، و26 مبحوثة بقرية الجرايدة، و56 مبحوثة بقرية حاذق، وقد تم الحصول على بيانات الدراسة منهن جميعاً. وقد استعان الباحث بالإضافة الى الاخباريين، بطريقة كرة الثلج **Snow Ball Sampling Technic** في التعرف

على المطلقات، حيث طلب من كل مطلقة ترشيح عدد من الحالات وهكذا حتى اكتمل نصاب العينة، ويوضح الجدول رقم (1) القري وتوزيع أعداد الزوجات عينة الدراسة عليها.
جدول رقم (1): عينة الدراسة

المركز	القرية	العينة	
		مطلقة حالياً	متزوجة حالياً وسبق لها الطلاق
بيلا	إبشان	35	3
	الجرائدة	23	3
	حانق	44	12
	الإجمالي	102	18
		120	

ج) المجال الزمني:

يقصد بالمجال الزمني الفترة الزمنية التي جمعت فيها البيانات، وتم ذلك خلال شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2016م، وقد استغرق استيفاء كل استمارة قرابة الساعة.
ثالثاً: طريقة وأداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة للحصول على بيانات الدراسة، كما استخدمت استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات. وتضمنت الاستمارة أسئلة متنوعة أمكن من خلالها الحصول على المعلومات الشخصية للمبحوثات عينة الدراسة، وعن أزواجهن السابقين، وعن أسرهن، كذلك معلومات عن الزواج السابق الذي وقع فيه الطلاق، وظروف وملابسات حدوث الطلاق. كما تضمنت الاستمارة أسئلة عن الأسباب التي أدت الى وقوع الطلاق، حيث تم تصنيفها إلى أربعة فئات؛ وهي: الأسباب التي لها علاقة بالزوج السابق (الطلاق)، والأسباب التي لها علاقة بالمطلقة نفسها، والأسباب الأسرية والعائلية، والأسباب والظروف الخارجية. كذلك تضمنت الاستمارة أسئلة عن الآثار السلبية التي تعود على المطلقات، وعلى الأطفال نتيجة وقوع الطلاق، كما تضمنت أسئلة عن الآثار الإيجابية التي لمستها المطلقات بعد حدوث الطلاق.

رابعاً: الاختبار الميدني لاستمارة الاستبيان:

تم اختبار الاستمارة الاستبيان ميدنياً Pretest بعد تصميمها على عينة من خارج قري الدراسة، حيث تم تعديل بعض الأسئلة وإعادة صياغتها كما تم حذف بعض الأسئلة غير الواضحة وإضافة البعض الآخر.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل بيانات هذه الدراسة إحصائياً باستخدام برنامج SPSS، وتم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات والوصول الى المعلومات كالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية المرجحة.

2- خصائص العينة البحثية

أولاً: خصائص المبحوثات عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) أن غالبية المبحوثات كن في مرحلة الشباب (مقتبل العمر)، حيث تراوحت أعمار غالبيةهن (81.7%) بين 20 و 39 عاماً، كما تراوحت أعمار الغالبية عند بداية الزواج (67.5%) بين 13 – 22 عاماً، وبلغت نسبة اللائي تزوجن زواجاً مبكراً – قبل سن الثامنة عشر – 22.5% من الإجمالي. وبالنسبة للحالة التعليمية للمطلقات عينة الدراسة، فقد اتضح حصول الغالبية على الشهادة الثانوية (مؤهل متوسط)، وعددهن 73 مطلقة، تمثلن 60.8% من الإجمالي، في حين بلغت نسبة الأميات منهن قرابة 17% من الإجمالي. أما عن الحالة العملية للمبحوثات، فقد أشارت النتائج الى أن قرابة ثلث العينة (32.5%) كن لا يعملن ولا يبحثن عن عمل، وقرابة الثلث أيضاً (33.3%) كن عاملات في وظائف خاصة، في حين بلغت نسبة اللائي لا يعملن وبيحثن عن عمل 19.2% من الإجمالي. أما العاملات من المبحوثات أفراد العينة، فنصفهن تقريباً تقل دخولهن الشهرية عن 1000 جنيه.

ثانياً: خصائص الأزواج السابقين للمبحوثات عينة الدراسة

يتبين من الجدول رقم (2) أن غالبية المبحوثات (55%) تراوحت أعمار أزواجهن عند بداية الزواج بين (25 – 34) سنة، كما تبين أن قرابة ثلث المبحوثات (34,1%) كان أزواجهن إما

أميين أو لا يحملون أي شهادة دراسية، في حين وجد أن نصف المبحوثات (50%) كان أزواجهن حاصلين على مؤهل متوسط أو أقل، وبالنسبة للحالة العملية للأزواج، فأكثر من نصف المبحوثات (50.8%) كان أزواجهن يعملون في وظائف خاصة.

ثالثاً: خصائص أسر المبحوثات عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) أن عدد المبحوثات اللاتي لم ينجبن ذكوراً بلغت 67 مبحوثة، تمثلن 55.8% من الإجمالي، في حين بلغت نسبة المبحوثات اللاتي أنجبن طفلاً ذكراً واحداً 28.3% من الإجمالي، وأولئك اللاتي أنجبن ذكربين (12.5%) من الإجمالي، واللاتي أنجبن ثلاثة ذكور 3.3% من الإجمالي. وقد تراوحت أعمار الأولاد الذكور بين سنة واحدة الى 25 سنة، وجاءت النسبة الأكبر من الأطفال الذكور في فئة العمر (6-10) سنوات.

جدول رقم (2): خصائص المطلقات عينة الدراسة، وخصائص أسرهن

الخصائص	العدد	%	الخصائص	العدد	%
(1) سن المبحوثة عند بداية الزواج (سنوات)			(8) الحالة العملية للزوج السابق (درجات)		
29-20	44	36.7	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	6	5.0
39-30	54	45.0	لا يعمل ويبحث عن عمل	0	0
49-40	14	11.7	متقاعد ولا يبحث عن عمل	2	1.7
59-50	7	5.8	متقاعد ويبحث عن عمل	0	0
+60	1	0.8	غير قادر على العمل لمرض أو لعاهة	0	0
			يعمل في وظيفة حكومية	12	10.0
			يعمل في وظيفة خاصة	61	50.8
			مزارع	19	15.8
			حرفي	12	10.0
			أخرى	8	6.7
(2) سن المبحوثة عند بداية الزواج (سنوات)			(9) عدد أبناء المبحوثة الذكور من الزواج السابق		
17-13	27	22.5	لم تتجب ذكور	67	55.8
22-18	54	45.0	طفل واحد	34	28.3
27-23	26	21.7	طفلان	15	12.5
32-28	11	9.2	ثلاثة أطفال	4	3.3
35-33	2	1.6			
(3) الحالة التعليمية للمبحوثة (سنوات)			(10) سن أصغر ابن ذكر (سنوات)		
لا تقرأ ولا تكتب	20	16.7	لم تتجب ذكور	67	55.8
تقرأ وتكتب	5	4.2	5-1	10	8.3
ابتدائية	2	1.7	10-6	16	13.3
إعدادية	0	0.0	15-11	11	9.3
ثانوية / مؤهل متوسط	73	60.8	20-16	12	10.0
معهد / مؤهل فوق متوسط	6	5.0	25-21	4	3.3
مؤهل عال (بكالوريوس / ليسانس)	14	11.7			
(4) الحالة العملية للمبحوثة (درجات)			(11) عدد بنات المبحوثة من الزواج السابق		
لا تعمل ولا تبحث عن عمل	39	32.5	لم تتجب بنات	70	58.3
لا تعمل وتبحث عن عمل	23	19.2	طفلة واحدة	31	25.8
متقاعدة ولا تبحث عن عمل	6	5.0	طفلتان	13	10.8
غير قادرة على العمل لمرض أو لعاهة	2	1.7	ثلاث طفلات	6	5.0
تعمل في وظيفة حكومية	8	6.7			
تعمل في وظيفة خاصة	40	33.3			
أخرى	2	1.7			
(5) قيمة دخل المبحوثة الشهري من العمل (جنيه)			(12) سن أصغر ابنه اثنى (سنوات)		
مبحوثات لا تعملن	66	55.0	لم تتجب بنات	70	58.3
مبحوثات تعملن:			6-2	16	13.4
الدخل غير مبين	6	5.0	11-7	16	13.4
(أقل من 1000)	32	26.7	16-12	9	7.5
(1000 الى أقل من 2000)	12	10.0	21-17	3	2.5
(+ 2000)	4	3.3	26-22	4	3.3
			31-27	2	1.6
(6) سن الزوج السابق عند بداية الزواج (سنوات)			(13) حجم الوحدة المعيشية أثناء الزواج السابق (أفراد)		
غير مبين	14	11.7	3-2	65	54.2
24-20	19	15.8	5-4	45	37.5
29-25	39	32.5	7-6	10	8.3
34-30	27	22.5			
39-35	9	7.5			
+40	12	10.0			
(7) الحالة التعليمية للزوج السابق (سنوات)					
لا يقرأ ولا تكتب	31	25.8			
يقرأ وتكتب	10	8.3			
ابتدائية	3	2.5			
إعدادية	2	1.7			
ثانوية / مؤهل متوسط	55	45.8			
معهد / مؤهل فوق متوسط	4	3.3			
مؤهل عال (بكالوريوس / ليسانس)	15	12.5			

أما من حيث إنجاب الإناث، فقد تبين أن عدد المبحوثات اللاتي لم ينجبن إنثاً بلغت 70 مبحوثة، تمثلن 58.3% من الإجمالي، في حين بلغت نسبة المبحوثات اللاتي أنجبن طفلة واحداً 25.8% من

الإجمالي، وأولئك اللاتي أنجبن طفلتين (10.8%) من الإجمالي، واللاتي أنجبن ثلاثة أطفال إناث (5%) من الإجمالي. وقد تراوحت أعمار الإناث بين سنتين إلى 31 سنة، وجاءت النسبة الأكبر من الإناث في الفئتين العمريتين (2-11) سنة. وأخيراً، وبخصوص عدد أفراد الوحدة المعيشية لأسرة المبحوثة قبل وقوع الطلاق، فقد تراوح العدد بين 2 - 7 أفراد، حيث تركزت النسبة الأكبر في الفئة 2-3 أفراد، وبلغت نسبة المبحوثات في هذه الفئة 54.2% من الإجمالي.

عرض النتائج البحثية

أولاً: معلومات الزواج وظروف طلاق الرقيقات عينة الدراسة:

لتحقيق الهدف الأول من أهداف الدراسة، والمتعلق بالتعرف على أهم المعلومات المرتبطة بزواج الرقيقات عينة الدراسة، والظروف التي أفضت إلى طلاقهن، تستعرض هذه الجزئية أهم تلك المعلومات، والتي تتضمن:

1- فارق السن بين الزوج والزوجة عند بداية الزواج:

يستعرض الجدول رقم (3) فئات سنوات فارق السن بين الزوج والزوجة عند بداية الزواج، ويتبين أن 44.2% من المبحوثات قد وقعن في فئة فارق السن (1-5) سنوات، حيث بلغ عددهن في هذه الفئة 53 مبحوثة، كما جاءت 38 مبحوثة في فئة فارق السن (6-10) سنوات، تمثلن 31.7% من الإجمالي.

جدول رقم (3): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب فارق السن بين الزوج والزوجة عند بداية الزواج

الفئات	التكرار	%
5-1	53	44.2
10-6	38	31.7
15-11	13	10.8
20-16	9	7.5
25-21	5	4.2
30-26	2	1.6
الإجمالي	120	100

2- طريقة / طرق اختيار الزوج السابق:

يستعرض الجدول رقم (4) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب طريقة/ طرق اختيار الزوج السابق، ويتبين منه أن اختيار الزوج السابق من خلال الأهل قد جاء في المرتبة الأولى (عدد 54 مبحوثة، تمثلن 45% من الإجمالي)، يليه في المرتبة الثانية الاختيار الشخصي (عدد 38 مبحوثة، تمثلن 31.7% من الإجمالي)، ثم في المرتبة الثالثة الاختيار من خلال الأقارب (عدد 14 مبحوثة، تمثلن 11.7% من الإجمالي)، ثم في المرتبة الرابعة الاختيار من خلال الجيران (عدد 8 مبحوثة، تمثلن 6.7% من الإجمالي)، ثم في المرتبة الخامسة الاختيار من خلال الأصدقاء (عدد 5 مبحوثة، تمثلن 4.2% من الإجمالي)، ثم في المرتبة السادسة والأخيرة الاختيار من خلال العمل (عدد 4 مبحوثة، تمثلن 3.3% من الإجمالي).

جدول رقم (4): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب طريقة/ طرق اختيار الزوج السابق

طرق الاختيار	التكرار (n=120)	%	الترتيب
من خلال الأهل	54	45.0	1
اختيار شخصي	38	31.7	2
من خلال الأقارب	14	11.7	3
من خلال الجيران	8	6.7	4
من خلال الأصدقاء	5	4.2	5
من خلال العمل	4	3.3	6

3- معيار/ معايير اختيار الزوج السابق:

يستعرض الجدول رقم (5) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب معيار/ معايير اختيار الزوج السابق، ويتبين منه أن اختيار الزوج السابق حسب معيار الإمكانات المادية

للزواج قد جاء في المرتبة الأولى (عدد 24 مبحوثة، تمثلن 20% من الإجمالي)، يليه في المرتبة الثانية معيار المكانة الاجتماعية للزوج وعائلته (عدد 17 مبحوثة، تمثلن 14.2% من الإجمالي)، ثم في المرتبة الثالثة معيار العلاقات العاطفية، والتوافق في الرغبات والتطلعات (عدد 16 مبحوثة، تمثلن 13.3% من الإجمالي) لكل معيار على حده، ثم في المرتبة الرابعة معيار صلة القرابة (عدد 10 مبحوثات، تمثلن 8.3% من الإجمالي)، ثم في المرتبة الخامسة معيار الأخلاق والسمات الشخصية للزوج (عدد 8 مبحوثات، تمثلن 6.7% من الإجمالي)، ثم في المرتبة السادسة معيار تكافؤ التعليم (عدد 5 مبحوثات، تمثلن 4.2% من الإجمالي)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة معيار تكافؤ العمر (عدد مبحوثتان، تمثلن 1.7% من الإجمالي).

جدول رقم (5): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب معيار/ معايير اختيار الزوج السابق

الترتيب	%	التكرار (ن=120)	معايير الاختيار
1	22.5	27	الإمكانات المادية للزوج
2	14.2	17	المكانة الاجتماعية للزوج وعائلته
3	13.3	16	العلاقات العاطفية
3	13.3	16	التوافق في الرغبات والتطلعات
4	8.3	10	صلة القرابة
5	6.7	8	الأخلاق والسمات الشخصية للزوج
6	4.2	5	تكافؤ التعليم
7	1.7	2	تكافؤ العمر

4- صلة القرابة بين الزوجين:

يستعرض الجدول رقم (6) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب صلة القرابة بين الزوجين، ويتبين منه أن غالبية المبحوثات لا توجد صلة قرابة بينهن وبين أزواجهن السابقين (عدد 105 مبحوثة، تمثلن 87.5% من الإجمالي)، بينما وجدت صلة قرابة بين عدد 15 مبحوثة وأزواجهن السابقين، تراوحت بين ابن العم في ثلاث حالات، وابن العمه في حالتين، وابن الخالة في حالتين، ولم تتبين العلاقة في ثمان حالات.

جدول رقم (6): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب صلة القرابة بين الزوجين

%	التكرار	القرابة بين الزوجين
87.5	105	لا توجد صلة قرابة
12.5	15	توجد صلة قرابة
100	120	الإجمالي

5- فترة الخطوبة:

يستعرض الجدول رقم (7) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب فترة الخطوبة، ويتبين منه أن 45% من المبحوثات استمرت الخطوبة لفترة تقل عن 6 أشهر، و 12.5% من المبحوثات استمرت فترة خطوبتهن من 6 أشهر لأقل من سنة، و 31.7% استمرت فترة الخطوبة سنة لأقل من سنتين، وأخيراً 22 مبحوثة تمثلن 18.3% من الإجمالي امتدت فترة خطوبتهن لسنتين فأكثر.

جدول رقم (7): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب فترة الخطوبة

%	التكرار	فترة الخطوبة
37.5	45	أقل من 6 أشهر
12.5	15	6 أشهر إلى أقل من سنة
31.7	38	سنة لأقل من سنتين
18.3	22	سنتان فأكثر
100	120	الإجمالي

6- مكان إقامة الأسرة قبل وقوع الطلاق:

يستعرض الجدول رقم (8) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامة الأسرة قبل وقوع الطلاق، ويتبين منه أن غالبية المبحوثات كن يعشن في أسر ممتدة في منزل والد الزوج، حيث بلغ عددهن 72 مبحوثة، تمثلن 60% من الإجمالي، واتضح أن 46 مبحوثة كن يقمن في مسكن زوجية مستقل، تمثلن 38.3% من الإجمالي، بينما اقامت مبحوثتان في منزل والديهما أثناء فترة الزواج.

جدول رقم (8): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامة الأسرة قبل وقوع الطلاق

مكان الإقامة	التكرار	%
مسكن زوجية مستقل	46	38.3
منزل والد الزوج	72	60.0
منزل والد الزوجة	2	1.7
الإجمالي	120	100

7- توقيت بداية الخلافات بين الزوجين:

يستعرض الجدول رقم (9) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب توقيت بداية الخلافات الزوجية بينهما، ويتبين منه أن غالبية المبحوثات قد بدأت الخلافات بينهما وبين أزواجهن بعد حدوث الزواج، سواء كان ذلك خلال الفترة التي تسبق أو تلي الانجاب (69 مبحوثة، تمثلن 57.5% من الإجمالي).

جدول رقم (9): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب توقيت بداية الخلافات الزوجية

توقيت بداية الخلافات	التكرار	%
خلال فترة الخطوبة	27	22.5
خلال فترة ما قبل الانجاب	33	27.5
خلال فترة ما بعد الانجاب	36	30
لا أدري بالتحديد	24	20
الإجمالي	120	100

8- أشخاص تسببوا بشكل مباشر أو غير مباشر في وقوع الطلاق:

يستعرض الجدول رقم (10) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب وجود أشخاص تسببوا بشكل مباشر أو غير مباشر في وقوع الطلاق من عدمه، ويتبين من البيانات أكثر من نصف المبحوثات قد تسبب في وقوع طلاقهن أشخاص معروفين لهن (65 مبحوثة تمثلن 54.2% من الإجمالي).

جدول رقم (10): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب وجود أشخاص تسببوا في وقوع الطلاق من عدمه

هل هناك أشخاص تسببوا في وقوع الطلاق؟	التكرار	%
نعم	65	54.2
لا	55	45.8
الإجمالي	120	100

وعن صفة هؤلاء الأشخاص، يبين الجدول رقم (11) أن والده الزوج قد جاءت على رأس القائمة، حيث تسببت في وقوع الطلاق لدى 30 مبحوثة، تمثلن 46.2% من إجمالي المبحوثات والبالغ عددهن 65 مبحوثة، ثم جاء والد الزوج في المرتبة الثانية، حيث تسبب بشكل مباشر أو غير مباشر في وقوع طلاق 12 مبحوثة، تمثلن 18.5% من الإجمالي، أما أخت الزوجة والزوج نفسه فقد جاءا في المرتبة الثالثة (4 مبحوثات، بنسبة 6.2% من الإجمالي) لكل منهما على حده. كما تسبب أخو الزوج وأخو الزوجة في وقوع طلاق مبحثتان لكل حالة (3.1%)، كما اعتبرت أربعة مبحوثات أن زوجة عم زوجها السابق، والزوجة الأولى، وأولاد الزوج السابق، وهي نفسها مثلوا أشخاصاً تسببوا في وقوع الطلاق (مبحوثة، بنسبة 1.5%) لكل واحد منهم على حده. هذا ولم تتبين صفة الشخص المتسبب في الطلاق لدى 7 مبحوثات، تمثلن 10.7% من الإجمالي.

جدول رقم (11): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب صفات الأشخاص الذين تسببوا بشكل مباشر أو غير مباشر في وقوع الطلاق

صفات أشخاص تسببوا في وقوع الطلاق	التكرار (n=65)	%
والدة الزوج (الحماء)	30	46.2
والد الزوج (الحماء)	12	18.5
أخت الزوج	4	6.2
الزوج نفسه	4	6.2
أخو الزوج	2	3.1
أخو الزوجة	2	3.1
زوجة عم الزوج	1	1.5
المبحوثة نفسها	1	1.5
الزوجة الأولى	1	1.5
أولاد الزوج السابق	1	1.5
غير متبين	7	10.7

9- المسؤول عن اتخاذ القرار بالطلاق:

يستعرض الجدول رقم (12) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب الشخص الذي اتخذ قرار الطلاق، والذي يتبين منه أن الزوجة هي من اتخذ قرار الطلاق بمفردها في 69 حالة تمثلن 57.5% من الإجمالي، بينما كان الزوج السابق هو المسؤول عن اتخاذ القرار بالطلاق في 24 حالة، تمثلن 20% من الإجمالي، بينما كان قرار الطلاق شراكة بين الزوجين في 17 حالة، تمثلن 14.2% من الإجمالي، هذا وقد اتخذ أهل الزوج القرار في 3 حالات تمثلن 2.5% من الإجمالي، وأهل الزوجة في 5 حالات تمثلن 4.2% من الإجمالي، وآخرون لم يتم تحديدهم في حالتين، مثلتا 1.7% من الإجمالي.

جدول رقم (12): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب الشخص الذي اتخذ قرار الطلاق

متخذ قرار الطلاق	التكرار	%
الزوج السابق وحده	24	20.0
المبحوثة وحدها	69	57.5
قرار مشترك بين الزوجين	17	14.2
أهل الزوج	3	2.5
أهل الزوجة	5	4.2
آخرون	2	1.7
الإجمالي	120	100

10- مدة الزواج السابق:

يستعرض الجدول رقم (13) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مدة الزواج السابق، والذي يتبين منه أن أكثر من نصف المبحوثات لم يدم زواجهن أكثر من 5 سنوات (62 مبحوثة، تمثلن 51.7% من الإجمالي)، في حين استمر زواج 27 مبحوثة، تمثلن 22.5% من 6 - 10 سنوات، هذا وقد تبين وقوع الطلاق خلال الأشهر الأولى من الزواج في 7 حالات، تمثلن 5.7% من الإجمالي.

جدول رقم (13): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مدة الزواج السابق

مدة الزواج	التكرار	%
أقل من سنة	7	5.7
5 - 1	62	51.7
10 - 6	27	22.5
15 - 11	4	3.3
20 - 16	6	5.0
25 - 21	8	6.7
30 - 26	4	3.3
35 - 31	2	1.7
الإجمالي	120	100

11- نوع الطلاق وعدد الطلقات:

يستعرض الجدول رقم (14) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب نوع الطلاق وعدد الطلقات، والذي يتبين منه أن الأنواع الثلاثة للطلاق والمتعارف عليها في الشريعة الإسلامية قد مثلت في عينة الدراسة، فقد طلقت 97 مبحوثة، تمثلن 80.9% من الإجمالي طليقة واحدة، منها 5 مبحوثات طلقن طلاقاً رجعيّاً، تمثلن 4.2% من الإجمالي، والطلاق الرجعي يمكن تداركه ولا يرفع عقد الزواج، بينما طلقت 19 مبحوثة تمثلن 15.8% من الإجمالي طليقتان، وكان طلاقهن طلاقاً بائناً بينونة صغرى، وهذا النوع انقضت فيه عدة الزوجة، ولا يمكن أن تعود إلى عصمة الزوج إلا بعقد ومهر جديدين، وتعود الزوجة إلى الزوج بما تبقى له من طلقات. كما اتضح طلاق 4 مبحوثات تمثلن 3.3% من الإجمالي ثلاث طلقات، وكان طلاقهن طلاقاً بائناً بينونة كبرى، وهذا النوع هو المكمل للطلقات الثلاث، ولا يمكن أن تعود الزوجة إلى زوجها إلا بعد الزواج من آخر والطلاق منه، وتكون العودة بعقد ومهر جديدين، وبعدد كامل من الطلقات.

جدول رقم (14): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب نوع الطلاق وعدد الطلقات

عدد الطلقات	نوع الطلاق							
	باتن بينونة كبرى				باتن بينونة صغرى			
	الاجمالي	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
الأولى	80.9	97	0	0	76.7	92	4.2	5
الثانية	15.8	19	0	0	15.8	19	0	0
الثالثة	3.3	4	3.3	4	0	0	0	0
الاجمالي	100	120	3.3	4	92.5	111	4.2	5

12- مكان إقامة المبحوثة حالياً (بعد حدوث الطلاق):

يستعرض الجدول رقم (15) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامتهن الحالي (بعد حدوث الطلاق)، والذي يتبين منه أن غالبية المبحوثات (83 مبحوثة تمثلن 69.2% من الإجمالي) يقمن مع والديهن، بينما تقيم 10 مبحوثات تمثلن 8.3% من الإجمالي في مسكن الزوجية لم يتركه، وتقيم 4 مبحوثات تمثلن 3.3% من الإجمالي مع أحد إخوتهما، كما تقيم 23 مبحوثة في مكان آخر.

جدول رقم (15): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامة المبحوثة حالياً (بعد حدوث الطلاق)

مكان إقامة المبحوثة الحالي	التكرار	%
مسكن الزوجية	10	8.3
مع والديهن	83	69.2
مع أحد الأخوة	4	3.3
مكان آخر	23	19.2
الاجمالي	120	100

13- مكان إقامة الأبناء الحالي (إن وجدوا):

يستعرض الجدول رقم (16) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامة أبنائهن الحالي، والذي يتبين منه أن عدد المبحوثات اللاتي لم ينجبن أطفال قد بلغ 49 مبحوثة، تمثلن 40.8% من الإجمالي، وفيما يتعلق بالمبحوثات اللاتي أنجبن، فيتضح أن أكثر من نصف المبحوثات يقمن مع أبنائهن بعد الطلاق (عدد 61 مبحوثة تمثلن 50.8% من الإجمالي).

جدول رقم (16): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مكان إقامة الأبناء الحالي

مكان إقامة الأبناء الحالي	التكرار	%
مبحوثات لم ينجبن	49	40.8
مع الأب (الزوج السابق)	8	6.7
مع المبحوثة	61	50.8
في مكان آخر	2	1.7
الاجمالي	120	100

14- الرغبة في الرجوع للزوج السابق:

تم توجيه سؤال للمبحوثات المطلقات حالياً عن مدى رغبتهن للعودة الى الزوج السابق لو أتيح لهن ذلك، وقد تم استبعاد المبحوثات المتزوجات حالياً وسبق لهن الطلاق حيث لا ينطبق عليهن السؤال، وقد تفاوتت استجابات المطلقات حيال هذا السؤال، ويستعرض الجدول رقم (17) أهم الأسباب التي ذكرتها بعض المطلقات، والتي تمنعها من العودة للزوج السابق، حيث جاء رفض المطلقات بدافع التفريغ لتربية ورعاية الأبناء (44.1%) في المرتبة الأولى، ثم بسبب فقدان الثقة في كل الرجال (43.1%) في المرتبة الثانية، ثم بسبب تفضيل المعيشة الحرة بعيداً عن تسلط الزوج السابق وأهله (31.4%) في المرتبة الثالثة، ثم لأسباب أخرى (9.2%).

جدول رقم (17): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب أسباب عدم الرغبة في العودة للزوج السابق

الأسباب	التكرار (ن=102)	%
التفريغ لتربية ورعاية الأبناء	45	44.1
فقدان الثقة في كل الرجال	44	43.1
تفضيل المعيشة الحرة بعيداً عن تسلط الزوج السابق وأهله	32	31.4
أخرى	11	10.8

15- الإجراءات التي كان يمكن اتخاذها لتفادي وقوع الطلاق:

تم توجيه سؤال للمبحوثات مؤداه: هل كان هناك إجراءات يمكن اتخاذها لتفادي وقوع الطلاق، ويوضح الجدول رقم (18) استجابات المبحوثات والتي تراوحت بين: لا شيء على الإطلاق (31 مبحوثة تمثلن 25.8% من الإجمالي)، ولا أعرف بالتحديد (27 مبحوثة تمثلن 22.5% من الإجمالي)، وبالتأكيد كان هناك إجراءات لو اتخذت لتفادي الطرفين وقوع الطلاق (62 مبحوثة تمثلن 51.7% من الإجمالي).

جدول رقم (18): استجابات المبحوثات حول تساؤل هل كان هناك إجراءات يمكن اتخاذها لتفادي وقوع الطلاق؟

الاستجابات		%
لا شيء على الإطلاق	31	25.8
لا أعرف بالتحديد	27	22.5
نعم بالتأكيد	62	51.7
الإجمالي	120	100

وقد اقترحت بعض المبحوثات عدداً من الإجراءات التي لو اتخذت في حينها لتفادي الطرفان وقوع الطلاق، منها:

- إذا كان الزوج ذو شخصية قوية، وكان واثقاً من نفسه، ولم يكن سلبياً.
- إذا وافق الزوج على توفير مسكن مستقل عن سكن ومعيشة أهله.
- إذا تحمل الزوج نفقات أسرته.
- إذا لم يتزوج الزوج من الزوجة الثانية.
- إذا ترك الزوج غيرته وشكه غير المبرر.
- إذا ترك الزوج تعاطي المخدرات.
- إذا كان هناك تقارب في المستوى الفكري بين الزوجين.
- إذا كان الزوج حسن المعاملة مع زوجته وأولاده.

16- الشعور بالندم على حدوث الطلاق:

يوضح الجدول رقم (19) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب الشعور بالندم من عدمه على حدوث الطلاق، والذي يتبين منه أن غالبية المبحوثات لا يشعرن بالندم حيال طلاقهن (102 مبحوثة، تمثلن 85% من الإجمالي)، بينما شعرت بالندم الى حد ما عدد 14 مبحوثة، تمثلن 11.7% من الإجمالي، وبالتأكيد شعرت بالندم 4 مبحوثات، تمثلن 3.3% من الإجمالي.

جدول رقم (19): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب الشعور بالندم من عدمه على حدوث الطلاق

الشعور بالندم على حدوث الطلاق		%
لا أشعر بالندم على الإطلاق	102	85.0
نادمة الى حد ما	14	11.7
بالتأكيد أشعر بالندم	4	3.3
الإجمالي	120	100

17- مدى كفاية دخل الأسرة من جميع مصادره بعد الطلاق:

يوضح الجدول رقم (20) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مدى كفاية دخل الأسرة من جميع مصادره بعد حدوث الطلاق، والذي يتبين منه أن دخل الأسرة من جميع مصادره بعد حدوث الطلاق كان يكفي بالكاد لدى 44.2% من المبحوثات، بينما لا يكفي لدى 30.8% من المبحوثات، بمعنى أن الغالبية العظمى 75% من المبحوثات كانت دخول أسرهن من جميع مصادرها لا تكفي أو تكفي بالكاد لمقابلة نفقات المعيشة.

جدول رقم (20): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب مدى كفاية دخل الأسرة بعد حدوث الطلاق

مدى كفاية دخل الأسرة بعد حدوث الطلاق		%
لا يكفي مطلقاً	9	7.5
لا يكفي	37	30.8
بالكاد يكفي	53	44.2
يكفي ويفض	9	7.5
غير مبين	12	10.0
الإجمالي	120	100

18- المسؤول عن إعالة أسرة المبحوثة قبل حدوث الطلاق:

يوضح الجدول رقم (21) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب المسؤول عن إعالة أسرة المبحوثة قبل حدوث الطلاق، والذي يتبين منه أن غالبية المبحوثات (75.8% من الإجمالي) كان الزوج السابق هو المسؤول عن إعالة أسرهن، يليه أهل الزوج السابق لدى 20.8% من المبحوثات، ثم أهل المبحوثة نفسها لدى 12.5% من المبحوثات، في حين كانت المبحوثة نفسها هي المسؤولة عن إعالة الأسرة في 15% من الحالات.

جدول رقم (21): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب المسؤول عن إعالة أسرة المبحوثة قبل حدوث الطلاق

المسؤول عن إعالة أسرة المبحوثة قبل حدوث الطلاق		التكرار (ن=120)	%
الزوج السابق	91	75.8	
المبحوثة نفسها	18	15.0	
أهل الزوج السابق	25	20.8	
أهل المبحوثة	15	12.5	

19- المسؤول عن إعالة المبحوثة وأبنائها -إن وجدوا- بعد حدوث الطلاق:

يوضح الجدول رقم (22) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب المسؤول عن إعالة المبحوثة وأبنائها - إن وجدوا - بعد حدوث الطلاق، والذي يتبين منه أن أقارب المبحوثات كانوا هم المسؤولين عن إعالة المبحوثة وأبنائها إن وجدوا بعد حدوث الطلاق في 54.2% من الحالات، بينما كانت المبحوثة نفسها مسؤولة عن إعالة نفسها وأبنائها إن وجدوا في 41.7% من الحالات.

جدول رقم (22): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب المسؤول عن إعالة المبحوثة وأبنائها -إن وجدوا- بعد حدوث الطلاق

المسؤول عن إعالة المبحوثة وأبنائها إن وجدوا بعد حدوث الطلاق		التكرار (ن=120)	%
اعول نفسي (المبحوثة نفسها)	50	41.7	
نقطة الزوج السابق	22	18.3	
الأبناء	11	9.2	
أقارب المبحوثة	65	54.2	
الأصدقاء أو الجيران	2	1.7	
آخرون	6	5.0	

ثانياً: التعرف على الأسباب التي أدت الى وقوع طلاق الريفيات عينة الدراسة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة، والمتعلق بالتعرف على الأسباب التي أدت الى وقوع طلاق الريفيات عينة الدراسة، فقد تم تقسيم أسباب وقوع الطلاق الى أربع فئات حسب المتسبب في وقوع الطلاق من وجهة نظر المبحوثات، وهي: الأسباب التي لها علاقة بالزوج السابق (الطلاق)، والأسباب التي لها علاقة بالمبحوثة نفسها، والأسباب الأسرية والعائلية، والأسباب والظروف الخارجية. وفيما يلي استعراض لنتائج كل فئة على حده، وترتيب الأسباب من حيث الأهمية داخل كل فئة، وكذا ترتيب فئات الأسباب حسب أهميتها.

1- أسباب لها علاقة بالزوج السابق (الطلاق):

تضمنت هذه الفئة من الأسباب عدد 19 سبباً كما هو موضح بالجدول رقم (23)، وقد طلب من كل مبحوثة اختيار سبب أو أكثر ترى أنه كان يمثل سبباً مباشراً أو غير مباشر لوقوع الطلاق، ويتبين من بيانات الجدول أن ضعف شخصية الزوج قد جاء كأهم أسباب الطلاق - في هذه الفئة - من وجهة نظر المبحوثات (87 مبحوثة، تمثلن 72.5% من الإجمالي)، كما جاء ميل الزوج لممارسة شكل/ أشكال من العنف ضد الزوجة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (86 مبحوثة، تمثلن 71.7% من الإجمالي)، كما جاء عدم قدرة الزوج على تحمل مسؤوليات الزواج ورعاية الأبناء بشكل عام في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (72 مبحوثة، تمثلن 60% من الإجمالي)، كما جاء ضعف الإمكانيات المادية للزوج في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (56 مبحوثة، تمثلن 46.7% من الإجمالي)، وجاء سبب الغيرة الشديدة على الزوجة في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية (53 مبحوثة، تمثلن 44.2% من الإجمالي).

جدول رقم (23): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رؤيتهن لأسباب الطلاق التي لها علاقة بالزوج السابق (الطلاق)

الترتيب	%	التكرار (n=120)	الأسباب
11	15.0	18	عدم قدرة الزوج على الإنجاب
4	46.7	56	ضعف الإمكانيات المادية للزوج
8	22.5	27	الزواج بأخرى
5	44.2	53	الغيرة الشديدة على الزوجة
6	41.7	50	بخل الزوج مع توافر القدرة الاقتصادية
14	10.0	12	إسراف الزوج
2	71.7	86	ميل الزوج لممارسة شكل/ أشكال من العنف ضد الزوجة
10	16.7	20	إيمان الزوج للمخدرات
8	22.5	27	التعدي على أموال الزوجة
16	5.0	6	عدم موافقة الزوج على إكمال الزوجة لتعليمها بعد الزواج
15	6.7	8	عدم موافقة الزوج على عمل الزوجة بعد الزواج
13	11.7	14	غياب الحبل بين الزوجات في حال التعدد
9	20.8	25	حيس الزوج أو غيابه لفترات زمنية طويلة (سنة فأكثر)
13	11.7	14	عدم رغبة الزوج في الإنجاب مطلقاً
15	6.7	8	عدم رغبة الزوج في إنجاب عدد كبير من الأولاد والبنات
12	13.3	16	رغبة الزوج في إنجاب عدد كبير من الأولاد والبنات
3	60.0	72	عدم قدرة الزوج على تحمل مسؤوليات الزواج ورعاية الأبناء بشكل عام
7	39.2	47	الزوج أكبر من السن من الزوجة
1	72.5	87	ضعف شخصية الزوج
Weighted Mean			قيمة المتوسط الحسابي المرجح
2			1.4465

وبالنسبة لميل الزوج لممارسة شكل / أشكال من العنف ضد الزوجة، فقد تبين من تحليل آراء بعض الريفيات اللاني تعرضن للعنف أنها انحصرت في شكلين؛ الإيذاء البدني من خلال الضرب بنسبة أشكاله (36 مبحوثة، تمثلان قرابة 42% من إجمالي المبحوثات اللاني تعرضن للعنف وبعدهن 86 مبحوثة)، والإيذاء النفسي من خلال الإهانة اللفظية (24 مبحوثة تمثلان قرابة 28% من إجمالي المبحوثات اللاني تعرضن للعنف).

هذا وقد جاءت فئة أسباب الطلاق والتي لها علاقة بالزوج السابق (الطلاق) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الترتيب العام للفئات وذلك وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح Weighted Mean والتي بلغت 1.4465

2- أسباب لها علاقة بالمطلقة نفسها:

تضمنت هذه الفئة من الأسباب عدد 10 أسباب كما هو موضح بالجدول رقم (24)، ويتبين من بيانات الجدول أن عدم رغبة الزوجة في العودة الى بيت الزوجية بعد الاختلاف مع الزوج قد جاء كأهم أسباب الطلاق - في هذه الفئة - من وجهة نظر المبحوثات (57 مبحوثة، تمثلان 47.5% من الإجمالي)، كما جاء تفضيل الزوجة لأهلها على زوجها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (28 مبحوثة، تمثلان 23.3% من الإجمالي)، كما جاء عدم قدرة الزوجة على الإنجاب في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (19 مبحوثة، تمثلان 15.8% من الإجمالي)، كما جاء سبب الغيرة الشديدة على الزوج في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (18 مبحوثة، تمثلان 15% من الإجمالي)، كما جاءت عدم قدرة الزوجة على تحمل مسؤوليات الزواج ورعاية الأبناء بشكل عام في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية (14 مبحوثة، تمثلان 11.7% من الإجمالي).

جدول رقم (24): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رؤيتهن لأسباب الطلاق التي لها علاقة بالمطلقة نفسها

الترتيب	%	التكرار (n=120)	الأسباب
3	15.8	19	عدم قدرة الزوجة على الإنجاب
1	47.5	57	عدم رغبة الزوجة في العودة الى بيت الزوجية بعد الاختلاف مع الزوج
4	15.0	18	الغيرة الشديدة على الزوج
6	5.0	6	إسراف الزوجة
7	4.2	5	عدم رغبة الزوجة في الإنجاب مطلقاً
6	5.0	6	عدم رغبة الزوجة في إنجاب عدد كبير من الأولاد والبنات
9	2.5	3	رغبة الزوجة في إنجاب عدد كبير من الأبناء والبنات
5	11.7	14	عدم قدرة الزوجة على تحمل مسؤوليات الزواج ورعاية الأبناء بشكل عام
8	3.3	4	الزوجة أكبر من السن من الزوج
2	23.3	28	تفضيل الزوجة لأهلها على زوجها
Weighted Mean			قيمة المتوسط الحسابي المرجح
4			1.1783

هذا وقد جاءت فئة أسباب الطلاق والتي لها علاقة بالمطلقة نفسها في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في الترتيب العام للفئات وذلك وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح Weighted Mean والتي بلغت 1.1783.

3- الأسباب الأسرية والعائلية:

تضمنت هذه الفئة من الأسباب عدد 21 سبباً كما هو موضح بالجدول رقم (25)، ويتبين من بيانات الجدول أن سببي سرعة الانفعال وغياب الحوار بين أفراد الأسرة (الزوج - الزوجة - الأبناء)، وعدم الانسجام وفقدان الحب بين الزوجين بعد مرور فترة على الزواج قد جاء كأهم أسباب الطلاق - في هذه الفئة - من وجهة نظر المبحوثات (105 مبحوثة، تمثلن 87.5% من الإجمالي)، كما جاء سبب صعوبة التفاهم بين الزوجين في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (104 مبحوثة، تمثلن 86.7% من الإجمالي)، كما جاء تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (86 مبحوثة، تمثلن 71.7% من الإجمالي)، كما جاء إهمال الحقوق والواجبات الزوجية من أحد الزوجين أو من كليهما في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (82 مبحوثة، تمثلن 68.3% من الإجمالي)، وجاءت الأنايية والتطلع للحياة الفردية في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية (81 مبحوثة، تمثلن 67.5% من الإجمالي).

جدول رقم (25): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رؤيتهن لأسباب الطلاق الأسرية والعائلية

الترتيب	%	التكرار (n=120)	الاسباب
1	87.5	105	سرعة الانفعال وغياب الحوار بين أفراد الأسرة (الزوج - الزوجة - الأبناء)
1	87.5	105	عدم الانسجام وفقدان الحب بين الزوجين بعد مرور فترة على الزواج
4	68.3	82	إهمال الحقوق والواجبات الزوجية من أحد الزوجين أو من كليهما
12	39.2	47	الحياة الزوجية
5	67.5	81	الأنايية والتطلع للحياة الفردية
17	22.5	27	مشاكل الأبناء في الأسرة
8	51.7	62	سوء خلق أحد الزوجين
14	32.5	39	تدخل الشباب وعدم الصبر لبناء حياة أسرية على اسس متينة
2	86.7	104	صعوبة التفاهم بين الزوجين
19	7.5	9	وجود أمراض تنتقل بالاختلاط أو المعاشرة بين الزوجين
9	50.8	61	وجود علة يستحيل معها استمرار الزواج لدى أحد الطرفين
10	49.2	59	إرغام الشاب أو الفتاة أو كليهما على الزواج من الآخر دون موافقته
16	26.7	32	عدم التكافؤ بين أسرتي الزوجين في المستوى المادي
13	36.7	44	عدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى التعليمي والفكري
15	30.8	37	عدم التكافؤ بين الزوجين في النسب
16	26.7	32	تدخل أهل الزوجة في الحياة الزوجية
3	71.7	86	تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية
6	56.7	68	قصر فترة الخطوبة والتعارف بين الزوجين قبل اتمام الزواج
7	54.2	65	مشاكل ناتجة عن الإقامة الأبوية (في منزل والد الزوج)
18	16.7	20	استمرار الخلافات السابقة على الزواج (بخصوص المهر - الشبكة - الجهاز)
11	40.8	49	التزويج المبكر في السن الصغيرة جداً
1			قيمة المتوسط الحسابي المرجح Weighted Mean 1.7603

هذا وقد جاءت فئة أسباب الطلاق الأسرية والعائلية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية في الترتيب العام للفئات، وذلك وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح Weighted Mean والتي بلغت 1.7603.

4- الأسباب والظروف الخارجية:

تضمنت هذه الفئة من الأسباب عدد 4 أسباب كما هو موضح بالجدول رقم (26)، ويتبين من بيانات الجدول أن تدخل أطراف خارجية في الحياة الزوجية قد جاء كأهم أسباب الطلاق - في هذه الفئة - من وجهة نظر المبحوثات (63 مبحوثة، تمثلن 52.5% من الإجمالي)، كما جاء ارتفاع نسبة العنوسة والتي تدفع الفتاة للموافقة على أي شاب يتقدم لخطبتها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (37 مبحوثة، تمثلن 30.8% من الإجمالي)، وجاء انتشار وسائل الاتصال الحديثة (انترنت - هواتف ذكية - ... الخ) والتي زرعت الشك بين الزوج والزوجة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (35 مبحوثة، تمثلن 29.2% من الإجمالي)، كما جاء عدم انجاب الذكور في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (4 مبحوثة، تمثلن 3.3% من الإجمالي).

جدول رقم (26): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رويتهن للأسباب والظروف الخارجية للطلاق

الترتيب	%	التكرار (n=120)	الأسباب
1	52.5	63	تدخل أطراف خارجية في الحياة الزوجية
2	30.8	37	ارتفاع نسبة العنوسة والتي تدفع الفتاة للموافقة على أي شاب يتقدم لحظينتها
4	3.3	4	عدم إنجاب الذكور
3	29.2	35	انتشار وسائل الاتصال الحديثة (انترنت - هواتف ذكية - ... الخ) والتي زرعت الشك بين الزوج والزوجة
3	Weighted Mean 1.4042		

هذا وقد جاءت فئة الأسباب والظروف الخارجية للطلاق في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في الترتيب العام للفئات، وذلك وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي المرجح Weighted Mean والتي بلغت 1.4042

ثالثاً: التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للطلاق على الريفيات عينة الدراسة لتحقيق الهدف الثالث من أهداف الدراسة، والمتعلق بالتعرف على الآثار السلبية والإيجابية للطلاق التي تعود على الريفيات عينة الدراسة يستعرض هذا الجزء أولاً آثار الطلاق السلبية على الريفيات عينة الدراسة، وثانياً إيجابيات الطلاق عبرت عنها الريفيات عينة الدراسة.

1- الآثار السلبية للطلاق على الريفيات عينة الدراسة وفقاً لبيانات الجدول رقم (27) يتبين أن أهم الآثار السلبية للطلاق التي تأثرت بها الريفيات عينة الدراسة كانت استمرار فشل الزواج الأول كمصدر للقلق والخوف من تكرار تجربة الزواج لوقت طويل (107 مبحوثة، تمثلن 89.2% من الإجمالي)، يليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النظرة السلبية للمرأة المطلقة مع تسامح المجتمع تجاه الرجل المطلق (106 مبحوثة، تمثلن 88.3% من الإجمالي)، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية جاء تعرض المطلقة للإشاعات باستمرار، وفقدان المطلقة للثقة في الرجال بشكل عام (104 مبحوثة، تمثلن 86.7% من الإجمالي) لكل منها على حده، أما في المرتبة الرابعة فقد جاء اللوم الاجتماعي للمرأة المطلقة لو تزوجت مرة أخرى ولها أبناء من زواج سابق (103 مبحوثة، تمثلن 85.8% من الإجمالي)، وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية جاء تغيير نظرة المجتمع للمرأة المطلقة واعتبارها في مكانة أقل من مثيلاتها من النساء المتزوجات وغير المتزوجات (101 مبحوثة، تمثلن 84.2% من الإجمالي).

جدول رقم (27): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رويتهن للآثار السلبية للطلاق

الترتيب	%	التكرار (n=120)	الآثار
5	84.2	101	تغيير نظرة المجتمع للمرأة المطلقة واعتبارها في مكانة أقل من مثيلاتها من النساء المتزوجات وغير المتزوجات
8	65.0	78	فقدان المرأة للمورد الاقتصادي الأساسي لها بعد الطلاق وخاصة إذا كانت لا تعمل
9	31.7	38	تعرض المطلقة للضغوط النفسية وربما للانحرافات الأخلاقية
7	65.8	79	مضايقات الأهل للمرأة المطلقة
6	71.7	86	مشاكل اجتماعية واقتصادية في تربية الأبناء ورعايتهم بعد الطلاق
1	89.2	107	يظل فشل الزواج الأول مصدراً للقلق والخوف من تكرار تجربة الزواج لوقت طويل
2	88.3	106	النظرة السلبية للمرأة المطلقة مع تسامح المجتمع تجاه الرجل المطلق
3	86.7	104	تعرض المطلقة للإشاعات باستمرار
3	86.7	104	فقدان المطلقة للثقة في الرجال بشكل عام
7	65.8	79	محدودية فرص المطلقة في الزواج (إما من مطلق أو من أرمل)
4	85.8	103	اللوم الاجتماعي للمرأة المطلقة لو تزوجت مرة أخرى ولها أبناء من زواج سابق

2- الآثار الإيجابية للطلاق من وجهة نظر الريفيات عينة الدراسة تبين من واقع تحليل بيانات الدراسة أن هناك 112 مبحوثة، تمثلن 93.3% من إجمالي المبحوثات في العينة يجدن للطلاق إيجابيات، يستعرضها الجدول رقم (28)، حيث يتبين أن أهم الآثار الإيجابية للطلاق كانت خلو حياة المطلقة من التوتر النفسي والمشاحنات المستمرة مع الزوج السابق (105 مبحوثة، تمثلن 93.8% من الإجمالي)، بينما يأتي شعور المبحوثة بأنها قد استعادت ثقافتها بنفسها، واستعادت قدراتها على تحمل المسؤولية كأحد الإيجابيات في المرتبة الثانية من حيث الأهمية (93 مبحوثة، تمثلن 83.0% من الإجمالي)، كما جاءت إيجابية تحسن الحالة الصحية بعد الطلاق في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (91 مبحوثة، تمثلن 81.3% من الإجمالي)، أما الشعور بقدر كبير من الحرية، والفرص المتاحة لبناء حياة جديدة أكثر إيجابية فقد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (83 مبحوثة، تمثلن 74.1% من الإجمالي)، وفي المرتبة الخامسة جاءت إيجابية

انهاء الاعتداء المتكرر على المطلقة من قبل الزوج السابق (40 مبحوثة، تمثلن 62.5% من الإجمالي).

جدول رقم (28): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رؤيتهن للآثار الإيجابية للطلاق

الترتيب	%	التكرار (ن=120)	الآثار
5	62.5	70	انهي الطلاق الاعتداء المتكرر على من قبل زوجي السابق
7	30.4	34	اطفالي أصبحوا أكثر وعياً ونضجاً وتحملوا للمسئولية مقارنة بزملائهم من نفس العمر
1	93.8	105	حياتي أصبحت خالية من التوتر النفسي ومن المشاحنات المستمرة
6	51.8	58	أرى أن بعدي عن أهل زوجي هو أكبر مكاسب طلاقي
3	81.3	91	تحسنت حالتي الصحية كثيراً بعد الطلاق
2	83.0	93	أشعر أنني استعدت تقني بنفسي وقدرتي على تحمل المسئولية
4	74.1	83	أشعر بقدر كبير من الحرية، والفرص أمامي لبناء حياة جديدة أكثر إيجابية

رابعاً: التعرف على الآثار السلبية للطلاق على الأطفال
 لتحقيق الهدف الرابع من أهداف الدراسة، والمتعلق بالتعرف على الآثار السلبية للطلاق على الأطفال من وجهة نظر الريفيات عينة الدراسة، يتبين من الجدول رقم (29) أن أهم الآثار السلبية على الأطفال من وجهة نظر الريفيات كانت حرمان الطفل من عطف أحد الأبوين أو كليهما (104 مبحوثة، تمثلن 86.7% من الإجمالي)، بينما جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية تشتت مشاعر الولاء من الأطفال نحو الأب والأم (80 مبحوثة، تمثلن 66.7% من الإجمالي)، وجاء اضطراب بعض الأطفال لترك مقاعد الدراسة والبحث عن عمل في سن مبكرة للقيام بدور العائل للأسرة (79 مبحوثة، تمثلن 65.8% من الإجمالي) في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، أما التخلف الدراسي للطفل نتيجة انطوائه وشروود ذهنه وعدم تركيزه في الصف فقد جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (62 مبحوثة، تمثلن 51.7% من الإجمالي)، وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية جاء افتقاد الطفل للرقابة الوالدية المطلوبة على سلوكياته وأخلاقه (53 مبحوثة، تمثلن 44.2% من الإجمالي).

جدول رقم (29): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات حسب رؤيتهن للآثار السلبية للطلاق على الأطفال

الترتيب	%	التكرار (ن=120)	الآثار
1	86.7	104	حرمان الطفل من عطف أحد الأبوين أو كليهما
2	66.7	80	تشتت مشاعر الولاء من الأطفال نحو الأب والأم
7	35.0	42	التأثير السلبى على علاقة الأطفال -الأبوين مطلقين - باقرائهم (التعرض للإهانة)
8	21.7	26	تعزيز السلوك الإحرافي لدى الطفل نتيجة بعد الأبوين أو أحدهما عنه
6	40.0	48	ضعف شخصية الطفل لعدم احسابه بالفتة في النفس
4	51.7	62	التخلف الدراسي للطفل نتيجة انطوائه وشروود ذهنه وعدم تركيزه في الصف
9	17.5	21	افتقار الأطفال للرعاية الصحية الجيدة
5	44.2	53	افتقاد الطفل للرقابة الوالدية المطلوبة على سلوكيته وأخلاقه
3	65.8	79	اضطراب بعض الأطفال لترك مقاعد الدراسة والبحث عن عمل في سن مبكرة للقيام بدور العائل للأسرة

المناقشة والتوصيات

بناءً على العرض السابق لنتائج الدراسة، فقد تبين أن:

- 1- أكثر من نصف المبحوثات لم يدم زواجهن الذي انتهى بالطلاق أكثر من خمس سنوات، و22.5% من المبحوثات تم تزويجهن لأول مرة قبل بلوغهن العام الثامن عشر من العمر، وأن 36.7% من المبحوثات لم يبلغن الثلاثين من العمر وقت جمع بيانات الدراسة، وهذا يشير بشكل مباشر الى أن نسبة كبيرة من المبحوثات لا يزلن في مقتبل العمر، وفي سن الحيوية والنشاط، لذا توصي الدراسة بضرورة توعية الريفيات بخطورة تزويج الفتيات في السن المبكرة جداً، حيث لا تعي الفتاة ولا تستطيع تحمل مسؤوليات تكوين الأسر ورعاية الأزواج والأبناء في هذه السن، إضافة للتأثير السلبى على صحة الفتيات، من حيث خطورة الحمل والانجاب في هذه السن الصغيرة، كما توصي الدراسة بضرورة التفعيل الفوري للقوانين المحددة لسن الزواج مما قد ينعكس أثره على تكوين أسر ناضجة ورشيده، لا تجعل الطلاق أول الحلول المتاحة للمشاكل الاسرية.

- 2- لا تزال طريقة اختيار الزوج من قبل الأهل هي الطريقة السائدة في المناطق الريفية، حيث تبين من نتائج الدراسة أن 45% من المبحوثات تم تزويجهن بناءً على رغبة الأهل، كما تبين أن المعيار السائد في اختيار الأزواج كان معيار الوضع المادي الجيد، ولاشك أن احترام رغبة الأهل وأولياء الأمور على درجة كبيرة جداً من الأهمية، كما أن الوضع المادي الجيد للأزواج من شأنه أن ينجح العديد من الزوجات ويضمن مستقبل آمن للأسرة من الناحية الاقتصادية، إلا أنه على الجانب الآخر ومما يضمن نجاح الزوجات أيضاً أن تكون حرية الاختيار مكفولة للفتيات، فالإسلام أمر بأخذ رأي الفتاة قبل تزويجها، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم "الطيب أحق بنفسها، والبكر تستأمر، وإنها سكوتهما" الدليل الدامع على حق الفتاة في اختيار شريك حياتها، وعلى الأهل في كل الأحوال تقديم النصح والمشورة لبناتهن، ولاشك أن رضا الفتاة عن شريك حياتها يتيح قدراً أكبر من الثقة في نجاح واستمرار الحياة الزوجية.
- 3- تبين أن 60% من إجمالي عينة الدراسة كن يقمن مع أهل الزوج أثناء الزواج وقبل حدوث الطلاق، ولا يغيب على كل من يعي طبيعة الحياة الريفية، أن الحياة في ظل الاسر الممتدة، قد تدفع ال حدوث مشاحنات، لا يُبالغ في القول إنها تحدث بصورة شبه يومية وبخاصة بين الزوجة بوصفها فرداً غريباً على أسرة الزوج، وبين أفراد يأتي على رأسهم والدة الزوج ووالدة وأخواته البنات، وهو ما أثبتته نتائج الدراسة، فقد أكدت نسبة كبيرة من المبحوثات (46.2%) على أن والدة الزوج قد تسببت بشكل مباشر في إنهاء حياتهن الزوجية. كما أكدت نسبة لا بأس بها من المبحوثات أن أزواجهن كانوا قادرين على تقادي حدوث الطلاق إذا وافقوا زوجاتهم في توفير مسكن مستقل عن سكن ومعيشة الأهل، ويدعم ذلك كله أيضاً ما أثبتته الدراسة من أن أهم أسباب حدوث الطلاق على مستوى الأسباب الاسرية والعائلية كان تدخل أهل الزوج في حياته الزوجية، لذا توصي الدراسة بضرورة أخذ رأي الزوجة في طبيعة المعيشة والسكن بعد الزواج، كما توصي الدراسة بضرورة عدم تدخل الأهل في المشاكل الاسرية التي تنشأ بين الزوجين، وترك الفرصة للأزواج لحل المشاكل بعيداً عن المصالح الشخصية، وتعتمد التصعيد.
- 4- أكثر من ربع حجم عينة الدراسة كن أميات لا يقران ولا يكتبن، كما تجاوزت نسبة غير العاملات بشكل كامل ولا يحصلن أي دخل 58% من الإجمالي، كما تبين أن نسبة 44.2% من المبحوثات كن ذوات دخل لا يكفي تلبية احتياجاتهن الحياتية بعد الطلاق، مما يتضح معه أن الأحوال الاقتصادية للمطلقات تزداد سوءاً بعد الطلاق، وقد يتعرضن للعوز، ويزداد الأمر سوءاً إذا ارتبط بذلك كله وجود أطفال في حضانة المبحوثة، لذا توصي الدراسة بضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية للمطلقات، ومحاولة رفع المعاناة عنهن، من خلال تأهيلهن تعليمياً، وتدريبهن مهنيًا، والذي من شأنه مساعدة المطلقات على مزاولة أعمال مفيدة من الناحية الاجتماعية، ومنتجة من الناحية الاقتصادية، هذا الى جانب التأكيد على أحقية المطلقات في كفالة اقتصادية من جانب الجهات والهيئات الحكومية تقيهن وأبنائهن شر الفقر والعوز.
- 5- أسباب الطلاق الاسرية والعائلية قد احتلت مقدمة الترتيب العام لفئات أسباب الطلاق، وجاء في مقدمة هذه الأسباب: سرعة الانفعال وغياب الحوار، وعدم الانسجام، وفقدان الحب، وصعوبة التفاهم، واهمال الحقوق والواجبات بين الأزواج، وتدخل الأهل في الشأن الاسري، فضلاً عن الأنانية والتطلع للحياة الفردية بعيداً عن مصلحة الجماعة؛ كل ذلك أفضى الى فشل الحياة الزوجية، لذا توصي الدراسة بضرورة توفير مراكز للتوعية والإرشاد الاسري خصوصاً للمقبلين على الزواج من الجنسين، ويمكن أن تمثل هذه المراكز وحدات قائمة بذاتها، أو ملحقة بالجمعيات الأهلية المنتشرة بالعديد من القرى في نطاق كل محافظة، بالإضافة الى الدور الارشادي الذي يمكن أن تلعبه محكمة الاسرة في هذا الشأن، كذلك يمكن للمراكز الارشادية الزراعية من خلال أدوار الرائدات الريفيات أن تلعب أدواراً ريادية في هذا المجال، فضلاً عن التوعية من خلال المدارس والمساجد في

توضيح أهمية وقدسية الحياة الزوجية، وبيان الآثار المدمرة للطلاق على النشء حالياً ومستقبلاً، كل ذلك يهدف تعزيز التنشئة الاسرية السليمة، والتأكيد على الحلول السلمية للمشاكل الاسرية، وعدم التفكير في الطلاق إلا في أضيق الحدود، وجعله آخر الحلول المتاحة. كما يمكن لوسائل الاعلام المرئي والمسموع أن يكون لها دورها الارشادي والتوعوي في هذا المجال.

6- يقترح تضافر الجهود الحكومية والأهلية في بناء قاعدة بيانات متكاملة عن المطلقات على مستوى الجمهورية، حيث تكمن المعضلة الأساسية في الحصول على معلومات بشأن الطلاق في عدم وجود إطار عام يضم كل المطلقات.

7- يقترح إجراء مزيد من الدراسات، في قرى ومحافظات أخرى، لا تشمل المطلقات فقط، وانما تمتد لدراسة حالات المطلقين من الذكور، ودراسة حالات لأبناء أسر الطلاق، لتوفير معلومات أكثر، والوقوف على المشاكل والآثار المترتبة على وقوع الطلاق لاتخاذ ما يلزم على كل المستويات للحد من تفاقم الظاهرة، وأثارها السلبية.

المراجع

الثاقب، فهد الثاقب (1999)، المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، مجلس النشر العلمي بدولة الكويت.

الجابر، أمينة محمد (1996)، ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري وعلاجها في ضوء التشريع الاسلامي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 72.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2012)، النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2011، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2015)، الكتاب الاحصائي السنوي، اصدار رقم 106، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة.

الدامغ، سعيد بن عبد العزيز (دون تاريخ)، مشروع الاجراءات المنظمة للطلاق وما يترتب عليه للزوجة والأبناء في المملكة العربية السعودية.

Available at : www.mawaddah.org.sa/wp-content/uploads/2013/02/1.pdf

الزباد، فيصل محمد خير (2011)، دور مؤسسة الزواج في دولة الامارات العربية المتحدة في الحد من ظاهرة الطلاق وتحقيق التوافق الاسري والنفسي (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 38، العدد 3.

الزباد، فيصل محمد خير، عطف محمد ياسين (1987)، دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الامارات العربية المتحدة، دار الامارات العربية للنشر والتوزيع، دبي.

السرخسي، شمس الدين (1398هـ)، المبسوط، الطبعة الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. الشبول، أيمن (2010)، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث + الرابع، سوريا.

الشيخ، رضوان فضل الرحمن، محمود جمعة بني فارس، جمال حامد جاهين، محمد أبو الفتوح حامد (2013)، ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة: الأسباب، الآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين (دراسة حالة)، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس

(ASEP)، رابطة التربويين العرب، الجزء الثاني، العدد 37، مايو، جمهورية مصر العربية.

العبار، موزة أحمد راشد (2004)، الطلاق: دراسة ميدانية على مجتمع الامارات، جمعية توعية ورعاية الأحداث، دبي، الامارات العربية المتحدة.

العقيل، سليمان (2009)، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الغرابية، فاكه محمد (2014)، أسباب الطلاق في مجتمع الامارات من وجهة نظر المواطنين المطلقات: دراسة ميدانية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة.

القرآن الكريم

المالكي، عبد الرازق فريد (2001)، ظاهرة الطلاق في دولة الامارات العربية المتحدة، أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى، العدد رقم (50)، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

بدران، بدران أبو العينين (1996)، أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، الإسكندرية.

بن رشد، الوليد محمد بن أحمد (دون تاريخ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، لبنان.
تونسي، عديلة حسن طاهر (2002)، القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

جودة، عبد الوهاب (2015)، مصر: 180 ألف حالة طلاق العام الماضي.

Available at: WWW.RAYA.COM/NEWS/PAGES/81938396

جورجي، أنطوانيت (1976)، ديناميات التوافق في الحياة الزوجية، المجلة القومية الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الرابع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

حجازي، مصطفى (2000)، الصحة النفسية، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية.

حلمي، اجلال (1990)، دراسات في علم الاجتماع الاسري، دار القلم، بيروت.

راشد، راشد محمد، عادل الكسادي، عمران طهوب (1999)، الطلاق في مجتمع الامارات، أسبابه وآثاره، وزارة الشؤون الاجتماعية، وحدة الدراسات والبحوث والاحصاء، الامارات العربية المتحدة.

زهران، محسن (دون تاريخ)، تقييم ثاقب لتعداد 2006.

Available at: www.MOHSENZAHKAN.COM.PAPER/STATISTICS.DOC

سلامة، عبد الناصر (2016)، الطلاق .. مصر الأولى عالمياً، جريدة المصري اليوم، مقال بتاريخ

Available at: WWW.ALMASRYALYOM.COM/NEWS/DETAILS/933463

سليم، عمر عبد المنعم (1421هـ)، الجامع في أحكام الطلاق وفقهه وأدلته، دار الضياء، طنطا، جمهورية مصر العربية.

شعيرة، وفاء (2009)، خريطة الزواج والطلاق والعنوسة في مصر، جريدة روز اليوسف الاسبوعية، مقال منشور بتاريخ 12 ديسمبر 2009، مصر.

عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (دون تاريخ)، الطلاق كآلية من آليات تفكك الاسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، في: الاسرة المصرية وتحديات العولمة

Available at: WWW.KOTOBARABIA.COM

عمر، معن خليل (1994)، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
عميرة، إبراهيم (1981)، حتى نفهم البحث التربوي، دار المعارف، القاهرة.

Almunajjed, Mona (2010), divorce in Gulf cooperation council countries, risks and implications, Booz & company Inc., Saudi Arabia.

Alvarez, A. (1981), life after marriage: love in age of divorce, New York.

Chang J. (2004), self-reported reasons for divorce and correlates of psychological well-being among divorced Korean immigrant women, journal of divorce and marriage, 40 (1-2).

Click, Paul C. (1989), the family life cycle and social change, family relations, vol. 38, April.

Wolcott, Ilene and Joy Hughes (1999), towards understanding the reasons of divorce, Australian institute of family studies, working paper No.,20 June.

THE GROUNDS FOR DIVORCE AND ITS EFFECTS ON WOMEN AND CHILDREN IN SOME EGYPTIAN VILLAGES

Ashraf M. Alazab

Rural Sociology Dept., Kafrelsheikh Univ., Egypt

ABSTRACT

The main objective of this study was to identify the grounds for divorce and its effects on women and children in some Egyptian villages.

A purposive sample of 120 rural women was selected and personally interviewed from three villages in Biella district, Kafr El-sheikh governorate. A questionnaire was designed and developed to collect the data of the study. Frequencies, percentages, and weighted means were the statistical methods for data presentation and analysis.

The results of the study had showed that, the majority of divorced women were married according to their parent's desires. The dominant criterion in the selection of the spouses was his economic status. The most frequent length of engagement period ranged from one to more than two years. It was found that, divorce had happened in most cases during the first 10 years of marriage, while it could not withstand in some cases more than one year. After The divorce, majority of the divorced wives turned back to live with their parents. They assured that, divorce could be avoided if the ex-husband offered an independent house away from his family, did not marry another wife, and to be moderate in his un-justified jealousy about his wife.

Great majority of divorced wives did not filled with remorse for their decision of divorce, but on the contrary, large proportion of them assured the positive effect of the divorce. Freedom from psychological tension, of the continuing quarrels with the husband and his family, and ending husband's beat and abuse were examples. Divorced wives had exposed to and faced two forms of violence. They were Physical violence through the exposure to husband beating, and psychological violence resulting from verbal abuse.

A list of causes that led directly or indirectly to divorce was identified. On the top of those causes: weakness of husband's personality, wife's unwillingness to return to Marital home after quarreling with her husband, and the volume of emotion and lack of dialog between the couple specially after the intervention of external parties in the marital life.

The most important negative effects for divorced women were concentrated in continuing feeling of the failure of the first marriage as a permanent source of concern, fearing of a repeated experience for a long time, affected the children of divorce negatively, and child deprivation from the sympathy of one or both parents.

The study made a number of recommendations consistent with the results of the study.